خضر دوملي

كتابات في بناء السلام والتعايش

2014

كتابات في
بناء السلام والتعايش

كتابات في
بناء السلام والتعايش

خضر دوملي

باحث في مجال حل النزاعات وبناء السلام والاعلام
ومختص بشؤون الاقليات

دهوك – اقليم كوردستان – العراق - 2014

- اسم الكتاب: كتابات في بناء السلام والتعايش
- المؤلف: خضر دوملي – khidher.domle@gmail.com
- الاخراج الفني والغلاف: هكار فندي
- عدد النسخ: (500)
- الطبعة الاولى – مطبعة خاني - دهوك 2014
- رقم الايداع: (2121/14 D) لدى مديرية المكتبات العامة في محافظة دهوك لسنة 2014

www.tpb.org

لن يتحقق السلام والاستقرار
في المجتمعات دون العمل
على توسيع وتعزيز المعرفة عن السلام

www.tfp.org

www.tfpb.org

المحتويات

المقدمة 9

افكار عن بناء السلام 12

منهجة التسامح المجتمعي تساعد على بناء مجتمع مستقر 19

اثر السياسات الحكومية في تعزيز ثقافة التعددية 25

التربية والتعليم سند اساس لتعزيز ثقافة السلام 41

الكتابة عن بناء السلام في مجتمع النزاع مسؤولية كبيرة 47

الثقة بالاخر وفهمه اساس لبناء سلام مستقر..... 51

بين التفوق والتعايش 55

يوم للتسامح يوم لحياة بلا تعصب 59

خطابات القادة وبناء السلام 63

النساء يصنعن السلام 66

الدين عاملا لترسيخ السلام 73

ضمانة حقوق الاقليات ضمانة لسلام مستقر 79

عندما تكون بيانات السياسيين عامل تفرقة 87

بناء السلام هو بناء العقول 91

وسائل الاعلام ونشر ثقافة السلام 95

المبادرات المدنية سند لسلام مستقر..... 99

وسائل الاعلام شريكة ومسؤولة عن تنمية ثقافة التنوع 101

www.tfpb.org

www.tfpb.org

المقدمة

هذه مجموعة كتابات ومقالات ودراسات نشرت في العديد من المجلات والصحف والمواقع الالكترونية في اقليم كوردستان والعراق واخرى لم تنشر يضمها هذا الكتاب، تتحدث عن بناء السلام ومجموعة من المفاهيم والافكار التي ترتبط بها او لها علاقة ببناء السلام والتعايش او تعد جزءا من مقوماتها، بعدما نشرت هنا وهناك اردت جمعها في كتاب منفصل كي تسد جزءا من ذلك الفراغ الكبير في هذا الحقل المعرفي في المكتبة الثقافية الخاصة ببناء السلام والتعايش و حل النزاعات .

ان الحديث عن مواقف وعبر تخص السلام ليست كافية اذا لم تترجم الى افكار ومفاهيم يمكن تطويرها وتوظيفها فيما بعد من اجل ان تصبح دافعا لنشر وتعزيز ثقافة السلام في المجتمع، ولذلك تصورت ان هذه الكتابات تساعد على توسيع المدارك بهذا الخصوص، ومن اجله قمت بمراجعتها واضافة بعض الافكار لاخرى، وتغير بعض الفقرات من بعضها كي تصبح اكثر ملائمة، وتغير وتبديل عناوين بعض منها ايضا كي تعبر ما في مضمونها بشكل اكثر تفصيلا، كي يستفاد منها الباحثين والنشطاء في مجال السلام وحل النزاعات والتعايش.

www.tfpb.org

ان هذه المقالات اضافة الى انها جهد معرفي جاءت نتيجة توسعي وتعمقي في العمل في مجال دراسات السلام وحل النزاعات بعد نيلي للماجستير في حل النزاعات وبناء السلام، هي نتيجة عملي المستمر على مدى خمس سنوات كمدرب وناشط في هذا المجال، اي انها نتاج وقائع عملية ايضا، وهو ما يعزز قيمتها في ان تصبح رصيدا معرفيا لكل من يرغب ان يوسع مداركه عن بناء السلام والتعايش .

العمل في مجال بناء السلام والنزاعات يعني العمل في اكثر الظروف والاوضاع حساسية، ولايمكن ان نستثني مجتمعا دون اخر في تأثره بالنزاعات وقدرتها في التعامل معها، ألا في مدى امتلاكه بالمعرفة بالمقومات الخاصة ببناء السلام والنزاعات، وهذا ما دفعني كي انشر هذه المقالات حتى نساهم في نشر ثقافة السلام ونشجع على الكتابة في هذا المجال المعرفي المهم ،،، ارجو ان اكون قد وفقت فيه، وان لم يكن الجهد بذلك القدر من الاهمية فهذا جزء من محاولات اخرى كثيرة قادمة . ويبقى الامر الاهم ان نعرفه هو ان الكتابة في بناء السلام يعني الكتابة عن المشاعر وتبدل وتغيير المواقف وتعزيز وترسيخ لبعض الافكار وتنمية العواطف وتوسيع التطلعات كي تتوافق مع تلك التغيرات التي تأتي بعد النزاعات والصراعات، وهو ما يشير الى صعوبة ان ترضى جميع التوجهات .

هذه الكتابات هي بمثابة اساس لافكار خاصة تتعلق ببناء السلام، وما يرتبط يها من مواضيع، اقليات، نساء، اعلام، دين، بناء العقول، التسامح، التعددية، فهم الاخر المختلف، ثقافة السلام، حل النزاع، التربية وبناء السلام وغيرها من الافكار، كل واحدة منها تصلح ان تكون دراسة موسعة قائمة بذاتها، اعتقد انني قدمت او ساهمت

www.fpo.org

بوضع تلك الارضية ولابد لاخرين يعملون في هذا المجال ان يكملوا المشوار او يوسعوا فيه ،،، هكذا يتحقق الهدف من نشر وتعزيز ثقافة السلام بالتواصلية والتفاعلية . وهكذا يكون لثقاة السلام ابواب معرفية متنوعة، حتى يستهل منها النشطاء الافكار والمبادرات كي يعملوا عليها المشاريع والفعاليات، وكي تصبح ثقافة السلام ثقافة معرفية عامة يعرفها الناس العاديين، كما المختصين، يمارسها الساسة كما الفاعلين في هذا المجال كي تتعزز افكار بناء السلام في ممارستهم الحياتية، واعمالهم الرسمية وكي تنعكس في القرارات والتشريعات والقوانين الخاصة بدعم حل النزاعات بالطرق السلمية، وبناء وتعزيز السلام في المجتمعات، سواء تلك التي شهدت النزاعات، او تلك التي تتميز بالتعددية والتنوع فكلاهما بحاجة الى افكار وثقافة السلام من اجل ان يتعزز السلم الاهلي ويسود الاستقرار في المجتمع ،،، اي مجتمع كان وصاحب أي هوية او انتماء .

وهنا ما اريد قوله، هو انني دفعت بهذه الكتابات كي تصبح بين ايديكم حتى تساهموا انتم ايضا بنشر وتعزيز هذه الثقافة من حولكم، ولكي تنعكس في افعالكم وتصرفاتكم، و تتضمنها افكاركم ونقاشاتكم، دراساتكم و مبادراتكم وتصبح جزءا من تلك الثقافة العصرية الرائدة، ثقافة قبول التعددية والتنوع ، ثقافة السلام . الثقافة التي نتطلع اليها جميعا لتنمية مجتمعاتنا بما يعزز فيها ثقافة السلم الاجتماعي والاهلي ثقافة التواصل والتافهم مع الحضارات والثقافات المختلفة التي يتميز به مجتمعنا.

www.ifbc.org

افكار عن بناء السلام

اصبحت المواضع والقضايا التي تخص بناء السلام في اخر عقد من القرن الماضي والعقد الاول من القرن الحالي ولاتزال، اصبحت من القضايا التي تأخذ اهتماما كبيرا وحيزا واسعا من الدراسات والفعاليات على مستوى الدول والمؤسسات الدولية، وعلى مستوى الافراد والباحثين والمؤسسات المعنية، كما اصبحت قضايا وافكار ومبادرات بناء السلام تستحوذ على اهتمام الباحثين والافراد العمومين في المجتمعات المختلفة لأهميتها في مواجهة موجات العنف المتصاعد في كل بقاع الارض كما تضمنتها الكثير من الفعاليات والنشاطات التي تقوم بتنفيذها المنظمات غير الحكومية و الدولية والمحلية في مجتمعات النزاعات والمجتمعات التي تتميز بالتعددية والتنوع.

ولأن بناء السلام اصبح هدفا تسعى وراء تحقيقه العديد من الجهات والاطراف والمؤسسات والمنظمات الدولية والمحلية والاقليمية، بات مفهوما للجميع ان بناء السلام ليس امرا عشوائيا او هكذا تأتي الامور كما يقال بالعامية، اذ اصبح العاملين في هذا المضمار يرون ان عمليات بناء السلام تأخذ منحنيات عدة وقواعد واستراتيجيات مخطط لها، خاصة في المجتمعات الخارجة من الحروب الاهلية والنزاعات الداخلية، وبات المهتمين على ثقة بأن بناء السلام علم له اسسه ويحتاج الى اليات و مقومات ودراسات و خطط مبنية على احتياجات الاطراف المسؤولة عن تحقيق السلام وتلبية احتياجات مجتمعات النزاع الضرورية اي التي الحقت الاضرار بها نتيجة الصراع والنزاع.

www.tipp.org

ولان مجال بناء السلام بات يوما بعد اخر يصبح اكثر تعقيدا، لأنه يشمل العديد من الاطراف والناس من مختلف المستويات، مثل العاملين في مؤسسات المجتمع المدني، نشطاء حقوق الانسان، الباحثين، الاعلاميين، القادة المحليين، حقوقيين، رجال الاعمال وميسري المفاوضات بين اطراف النزاع والقادة الدينيين ونشطاء العدالة والمصالحة، ولكل من هذه الاطراف له رؤيته - رؤيتها بخصوص تحقيق السلام ، ولكل واحد منهم لغته واساليبه وانشطته بشأن تحقيق السلام، الا ان الامر الضروري ان يكون هناك تنسيق او تفاهم بين هذه الاطراف المختلفة في كيفية مواجهة النزاعات و حلها وعمليات ما بعد الحل لتحقيق بناء السلام ،،، خاصة في المجتمعات القريبة من بعضها او المجاورة لبعضها او التي تعتبر اطرافا في القضايا الخلافية او التي تعمل في اقليم او منطقة واحدة.

ان التنسيق بين العاملين في مجال حل النزاعات وبناء السلام على مختلف المستويات بات امرا ضروريا لأن كل شريحة من هؤلاء لها مقوماتها و افكارها فيما يتعلق ببناء السلام، لكل طرف رؤيته و تصوراته لتحقيق السلام وصولا الى ايجاد لغة و اهداف تشترك الاطراف المختلفة بها للوصول الى تغير القيم والمفاهيم التي تساعد على بناء السلام.... كما ان التنسيق و التعاون و معرفة الجميع بنشاطات بعضهم البعض سيعزز التوجه في اقامة المشاريع والفعاليات في المواقع الاكثر حاجة او تلك التي لم تؤخذ نفس الاهتمام .

تتكون عمليات بناء السلام من مجموعة من القيم والمفاهيم التي تساعد العاملين في صنع القرار على اتخذا قرارات مناسبة، على توفير وتلبية الاحتياجات الضرورية لمجتمع النزاع او للاطراف التي تسعى لتحقيق السلام، لان الهدف الاساس لبناء السلام هو تلبية الاحتياجات الانسانية للمتضررين من النزاع والحفاظ على كرامة الانسان وحماية وتعزيز حقوق الانسان، كما هو حماية البيئة

www.tipp.org

وتخليصها من الاضرار التي لحقت بها نتيجة الصراع و النزاع او الحفاظ عليها من الاضرار اللاحقة نتيجة الصراع . ودون التنسيق وتبادل الافكار ستكون نتائج الاعمال مبعثرة، مشتتة و غير ذي تأثير واسع النطاق.

ان تداخل وتمازج المحاور والمجالات التي تتعلق ببناء السلام تبين اهميتها وصعوبة العمل عليها بتناسق وأتزان، فالعمل على تعديل وتطوير القوانين يقابله تحول الصراع والنزاع، و تعديل وتهيئة القيم لتقبل المتغيرات التي تعقب النزاعات، واقامة الحكومة الرشيدة يهدف الى الغاء الامتيازات التي ينالها القادة المباشرين على ادارة عمليات النزاع، والعدالة والمصالحة تتطلب تجاوز الماضي والتنمية والتعليم يتطلب خطط واسعة وتشارك في اعداد الارضية الملائمة لخلق بيئة تتعزز فيها مبادىء حقوق الانسان ويسودها السلم الاهلي .... وهذه المجالات جميعا تتطلب التهيئة المشتركة، و تنسيق الجهود حتى يكون هناك حشد مدني وجماهيري لتعزيز عمليات بناء السلام، وحتى يشعر المواطن بها ويتلمسها في مختلف الجهود الرسمية وغير الرسمية ويعيش معها في كل تغير يطرأ على حياته.

ولأن بناء السلام حسب الخبرات التي يعلن عنها القائمين على مبادرات حل النزاعات وورش عمل المصالحة و بناء السلام، ليس امرا سهلا، لابد للعاملين في افاقه الرحبة معرفة ان بناء السلام لابد ان يحقق الرؤية البعيدة المدى، وتلبي متطلبات المجتمع ، على ان تتطابق عمليات بناء السلام التي تبدأ من تحويل الصراع وتخفيف حدته وصولا الى انهاءه وتسويته، ان توفر وتهيء الارضية المناسبة لبناء علاقات عميقة تساعد على تجاوز اسباب و نتائج الصراع والنزاع والاستعداد لاقامة علاقات واسعة وفق حوار مستمر وبناء .

وبما ان بناء السلام لايتعلق فقط بالمجتمعات الخارجة من الصراعات، بل ايضا المجتمعات التي بحاجة الى تجاوز العنف والاستبداد، لا بل يصر البعض انه ضروري لمنع العنف واقامة السلم الاهلي كما هو ضروري لوضع حد للنزاعات العنيفة ، فبناء السلام في الاساس يهدف الى تعزيز الاستقرار وتحقيق العدالة ونشر وتعزيز ثقافة السلام المجتمعية ، لذا فأن بناء السلام في المجتمعات الخارجة من النزاع تأخذ نفس المديات من الانتشار والتوسع في المجتمعات التي بحاجة الى قبول قيم جديدة ، لأن بناء السلام يهدف الى خلق مجتمعات تستطيع التعامل مع الصراع ونتائجه بدون اللجوء للعنف . وطبيعي ان هذه المحاور والمجالات الواسعة والعديدة والمتشعبة تتطلب ، ان يعرف كل طرف او مؤسسة ما يقوم به الاخر، وما تركه من اثار ، ونتائج، حتى يكمل البعض منها و يسد فراغا تركه طرف او مؤسسة اخرى، وحتى تكتمل عمليات تأهيل المجتمع وفق احتياجاته.

ان الامر المهم الذي يجب التفكير به عند الحديث او العمل في مجال بناء السلام هو اليات تخفيف النزاع و توجيه العمليات بما يحقق السلام في مسار متسق دون تأثره بالتدخلات وتضارب المصالح، من خلال تشجيع بناء العلاقات والحوار بين جميع الاطراف وعلى مختلف المستويات لكي تساعدهم على تخطي البنى العنيفة و التوجه الى قواعد تساعدهم بناء بنية جديدة من العلاقات لمابعد النزاع .

ولان عمليات بناء السلام تدعم بشكل مباشر وغير مباشر تنمية العلاقات بين اطراف النزاع المباشرة وغير المباشرة، وبين الافراد على مختلف انتماءاتهم، لا بد من العلم ان تنمية العلاقات في السياقات الحديثة لبناء السلام اخذت اهتماما واسعا لأنها الاساس لبناء سلام مستمر، ولانها تدخل ضمن عمليات تعزيز التعاون المجتمعي بايجابية وتوظف اليات بناء العلاقات لاقامة الحوار المستمر الذي يساعد كثيرا على التفاهم والتقارب المستمر لأطارف النزاع المختلفة، عليه فان

www.tfpf.org

معرفة و تشخيص الخلل و تحديد الاحتياجات سيكون في هذا المضمار اكثر واقعية.

ان هذه الافكار المختلفة والمتنوعة التي تتعلق كل واحدة منها بأحدى مجالات واتجاهات بناء السلام يدعونا للتفكير بجدية في كيفية توظيف الاشخاص الذين يخرجون من النزاعات و مساهمين فيها لكي يساهموا في عمليات بناء الثقة وتحويل مسار الصراع من صراع عنيف الى مجال تتقبل الاطراف ان تجلس وتستمع وتتبادل الافكار مع بعضها البعض، لأن هذا العامل يساعد الافراد المساهمين في النزاع للخروج باطر جديدة تشجع المصالحة ، كما انها تفتح افاق الافراد لكي يقبلوا عمليات السلام وما تحمل معه من اثار قد تكون غير متوقعة بالنسبة لهم ، لأن الكثير من المفاهيم والقيم والتطبيقات تتغير بتطبيق اليات بناء السلام .

ان التطور الذي يشهده العالم في مجال بناء السلام يأتي كأستجابة ملحة للخروج من افاق العنف الذي يلاحق المجتمعات التي عانت الكثير من النزاعات، مثل ما يحدث في نيجيريا، كولومبيا، موزمبيق، مدغشقر، وافريقيا الوسطى، افغانستان، العراق، سوريا التي تتنوع فيها اشكال النزاعات، الاشد عنفا الى العنف البنيوي المستمر وعمليات القتل الوحشية المستمرة على الهوية والعرق والانتماء، لذا ووفقا لهذا المنظور فأن العنف والنزاع يترك اثارا سلبية كبيرة تتمثل اول الامر بالفقر وزيادة معدلات الجريمة، والكراهية والعنصرية والعنف ضد النساء وعسكرة الاطفال ، وهو ما يتطلب معرفة طبيعة النزاع وافاقه المتشعبة التي ترتبط بتجارة السلاح العالمية و تداخل مصالح الدول الكبرى، لكي يتم على ضوءه رسم استراتيجات بناء السلام وافاق العمل فيه . لذلك عندما نريد ان نعرف بناء السلام فأن الامر مرتبط بالاساس بأنه مجموعة العمليات التي تهدف الى بناء العلاقات بين

www.fpb.org

الاطراف المختلفة والاليات والسبل التي تتبع من اجل بناء الثقة بينهم وتلبية مصالح الاطراف المختلفة بما يعزز ثقة الاطراف ببعضها ويساعدها على تجاوز الماضي وبناء اسس متينة لعلاقات مستقبلية على ضوء المصالح المشتركة لمديات بعيدة. وهذا الجانب لن يتحقق لأي مجتمع دون الالمام بجميع الاطراف المؤثرة بالموضوع وكيفية العمل عليه ضمن منظور عملي يحقق التطور المستمر لتعزيز ثقافة السلام بين افراد المجتمع.

لذا ومن هذا المنطلق فأن بناء السلام اصبح مصطلح شديد التعقيد بالنسبة للبعض وسهل التدوال للبعض الاخر،، شديد التعقيد عندما يعمل كل طرف بشكل منفرد ولايعرف ما يفعله الاخرون، وسهل العمل عليه في حال كانت العمليات والفعاليات متسقة مع غيرها من الجهودج، وهذا ما يستخدمه ويعمل على ضوءه النشطاء العاملين في مجتمعات ما بعد النزاع، والحروب، من ذوي الخبرة والمؤهلات ،،، بغية اعادة الاعتبار لكل الاطراف من خلال التأهيل النفسي والاجتماعي ،،، بغية الامكان لاقامة علاقات مبنية على الاحترام وتبادل الاهتمام والتفاهم على قيم و اعتبارات تساعد على تحويل مسار الصراع من طابعه السلبي الى طابع ايجابي تنافسي .

ان تلبية الاحتياجات التي تأتي وفق القيم المختلفة لاطراف النزاع تهدف الى وضع اسس واليات تحد من اللجوء الى العنف و التعامل وفق اسس قانونية ومدنية بدلا منه، لأن ذلك يسد نقصا كبيرا في الحاجة الى ممارسة القيم التي تنبذ العنف والكراهية و استبدالها بقيم الحوار وتقبل الراي المختلف و المخالف.

www.tpp.org

ان مفاهيم العدالة والسلام والسلم الاهلي والاجتماعي لاتتحقق ألا بتعزيز وترسيخ القيم التي تشجع على التفكير بالاخر قبل التفكير بالـ انا وهو ما يساعد على تهيئة الارضية المناسبة للعدالة الاجتماعية. فالتفكير بالحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاحتياجات التي تساعد على تبني التسامح والمصالحة،، وهذه لاافاق لاتتحقق ولاتتعزز في عقيلة الافراد وممارساتهم الا بتنمية المشاركة والتشارك في رسم السياسات والاعتماد المتبادل على التنسيق في حشد الجهود لتخطي مستوى العنف و العبور الى افاق التعددية والتنوع ، لان بناء السلام يتطلب اخلاقيات وتحجيم العنف والتفكير بحقوق الاخر قبل حقوقك، و العمل على ضمان حقوق الجميع بنفس المستوى والاهمية .

www.tfpb.org

منهجة التسامح المجتمعي
تساعد على بناء مجتمع مستقر

تشكل المعوقات والمصاعب التي واجهت المجتمع العراقي بصورة عامة والمجتمع الكوردي بصورة خاصة واحدة من الاسباب الرئيسية التي أدت الى تراجع ثقافة التسامح التي كانت الى حدا ما تنتشر في المجتمع العراقي مما يجعله من الامور التي يصعب العمل عليها نحو تعزيز الاستقرار المجتمعي .

ترجع اسباب عدم وجود او قلة مستوى التسامح العام في المجتمع الى عوامل معروفة في بنية المجتمع العراقي التي تربى عليها ، سواءا الدينية التي كانت لها التأثير الاكبر (رفض اتباع دين لأتباع دين اخر من قبوله بنفس المستوى الفكري واحتكار الايمان والحق المطلق) وترسيخ الطبائع العشائرية ، وهي الاخرى بقيت تسيطر على ذهنية الفرد في منطقة الشرق لحقب طويلة ، لم يستطيع الانسان الشرقي عموما والعراقي بصورة خاصة التخلص منها، وهي ناتجة من تأثره بعوامل جغرافية (مجاورته لدول تستغل الدين لمصالحها واقتصادية بسبب شكل انظمة الحكم في المنطقة) او بسبب ترسخ مفاهيم ضيقة من الدين في ذهنية الافراد دون الاعتزاز بمفايهم اخرى معاكسة لتلك المفاهيم او ممارستها و العمل على ضوئها في الحياة العامة، فكل الاديان في مضامينها ترفض افكار وتدعو الى قبول افكار، تعلن عن مواقف تجاه حالة معينة مرتبطة بغير اتباع الديانة كما فيها مفاهيم

www.tfob.org

تشجع على التعاطي والتعامل، لكن ما يلاحظ انه يتم التركيز على التي ترفض الاخر اكثر من التي تركز على التي تشجع على فهم التنوع وحرية اختيار الانسان للمفاهيم التي على ضوءه يتصرف بشكل عام في حياته اليومية وممارساته في التعامل المختلفين.

هذه العوامل الى جانب عوامل اخرى اكثر تأثيرا كانت ولا تزال تلعب دورها في ضعف مفهوم التسامح في المجتمع وخاصة في العراق والتي كانت ولا تزال اسيرة للواقع السياسي ومن ثم الديني والتعليمي . وهذه ترجع لمجموعة من الاسباب نستطيع تاثير بعضها من اجل منهجة التسامح و اعداد افكار و مبادرات حوله لكي تصبح اساس لثقافة مجتمعية :-

- طبيعة تكوين وتشكيل الدولة العراقية التي استندت منذ بداياتها على المفاهيم الدينية و الطائفية .

- سيطرة نخبة على حساب نخب اخرى على القرار الاول من خلال رفع مكانة ومنزلة بعض المكونات على حساب اخرى .

- الحد من انتشار الحريات ومصادرة الرأي الاخر ،،، لأن انتشار الحريات وخاصة الدينية و الاقرار بها من قبل الاغلبية تشجع على تعزيز التسامح اتباع الاديان الذين لايتفقون في بعض الامور والمفاهيم مع الدين الرئيسي او دين الاغلبية..

- اهمال دور المرأة في المجتمع ومحاربة كل السبل التي كانت تهدف الى دمقرطة المجتمع وبناء الركائز المدنية لأن تهميش هذه الجزء من المجتمع كان عاملا في تعزيز ثقافة السطوة الابوية ورفض التشاركية .

- الصراعات الاقليمية في العراق وخاصة المذهبية (شيعة وسنة) ان اعتبار العراق ساحة لهذا الصراع منذ الف وثلاثمائة عام خلف

وراءه الكثير من الافكار الرافضية ، و التقولات المجتمعية من فئة تجاه الاخرى .

- خلو البرامج التعليمية والتربوية من مفردات التسامح وخاصة اثناء الازدهار الاقتصادي اعتبارا من مطلع الستينات ولغاية منتصف الثمانينات من القرن الماضي وما تركته الحروب الداخلية والخارجية من تأثيرات على نفسية الفرد وجعلته يعيش التردي ومنكمش على ذاته .

يجب ان نعرف ان ثقافة التسامح المجتمعية (التسامح العام) ترتكز على عوامل عدة تكون سندا لها في ان تسيطرعلى تفكير الفرد بشكل سلس دون فرض او توجيه يستند الى التكفير و تهميش راي مخالف، حتى يكون له رضوخ وان يتقبل النقد وقبول الاخر بما هو عليه، او التعامل معه بعيد عن منطق التفكير الاحادي الذي يفرض عنصر على اخر .

بدون شك ان الانطوائية والازدواجية ومحاربة طموحات الفرد لعبت دورا كبيرا في غياب ترسيخ مفاهيم عصرية في عقليته ورغم ما يتسع به الفرد العراقي من سعة الصدر وروح النكتة، الا ان ثقافة السطوة قد افقدته استيعاب الاخر بما هو عليه ، ويرجع السبب كما تم الاشارة اليه الى روحية سيطرة نخبة على اخرى .

هذه لم تكن او ليس السبب الوحيد بل ان الثقافة العائلية المبنية على سطوة الاب، سطوة المعلم ، شيخ العشيرة، رجل الدين

www.uob.org

اسباب اخرى لخلو ذهنية الفرد العراقي من مفهوم التسامح وقبول الاخر .

يخطىء من يظن ان التسامح هو بين فئتين دينيتن مختلفتين فقط او قوميتين او مذهبين بل يصل الامر حتى الى الاختلافات المبنية على الانتماءات السياسية والوظيفية، حتى افراد مؤسسة وظيفية او افراد عائلة واحدة ، لذلك وعلى ضوء الوضع الذي يعيش فيه العراق واقليم كوردستان لابد الوقوف بحزم امام ايجاد سبل تحد من استمرار ثقافة اللاتسامح والعمل على ان تكون ثقافة التسامح هي المبدأ الاولى في جميع الممارسات الحياتية ولن يتحقق ذلك الا من خلال :

- الوقوف على مناهج خطب الجمعة والشعائر الدينية ومحاولة بل فرض اساسيات نشر ثقافة التسامح ليس على اساس ديني بل على اساس حضاري وادخال رجال الدين من مختلف الانتماءات في دورات خاصة بالتسامح وحقوق الانسان للاشارة اليها في خطب الجمعة والمناسبات الدينية المختلفة وذلك بالتركيز على روح الدين في نصوص تشجع على التنوع والاختلاف بدلا من تلك التي تساعد زرع مبادىء الكراهية في عقلية البعض.

- تقنين برامج التعليم وخاصة التربية في المراحل الابتدائية والمتوسطة من خلال تكثيف المحاضرات والممارسات العملية التي تشجع على التسامح والحوار وقبول الاخر تساهم في ترسيخ التعددية الدينية والفكرية والقومية والاثنية .

- الايمان بحق الاخر في العيش ومشاركته في اقرار مصيره .

- العمل على توسيع وتوطيد ثقافة حقوق الانسان وركائز المجتمع المدني وتغير المفاهيم التي تربى عليها الفرد في المنطقة سابقا.

- نشر الافكار والمفاهيم التي تساعد على قبول الاختلاف السياسي والانتماء الاجتماعي من قبلل مؤسسات المجتمع المدني بمختلف انتمائاتها.

- تفعيل دور وسائل الاعلام في التركيز على الاختلاف والتسامح والتعددية بكل صورها واشكالها .

- محاولة تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في هذا المجال من خلال التدريب العملي والميداني على التسامح المجتمعي و ترسيخ ثقافة قبول الاخر.

- نشر ثقافة الحوار في جميع مناهج التعليم وخاصة الجامعية.... فليس اصعب من ان يمنع مدرس احد الطلبة في ان يعبر عن رايه عبر الحوار بحرية او في حال سمح له بذلك فانه يفند توجهه او يقلل من شأنها.

- الحد من تدخل الاحزاب الدينية في فرض السياسات الضيقة في حياة المواطنين .

- الاتفاق واقامة النشاطات بين الاثنيات المختلفة برعاية الحكومة باستمرار وبعدة اتجاهات .

ان هذا الامر ليس من السهولة تحقيقه، ولكن من السهولة تعريف المواطنين بخطورة اللاتسامح، وخطورة تضييق الحريات في عالم اصبحت الحريات محط انظار المؤسسات الدولية وعلى ضوئها يتم استناد التعامل مع الدول والشعب،،، هذه الافكار ليس من الصعوبة تحقيقها في حال توفرت الارادة والرغبة من قبل الحكومة

www.tfob.org

اولا ومن ثم المؤسسات الاخرى وتوفير الدعم المالي و الدعم القانوني لها كي تصبح ثقافة التسامح المجتمعي موروثة اولا وقبل غيرها من الثقافات نحو الوصول الى بناء مجتمع مستقر يسوده قبول الاخر المختلف.

www.tfpb.org

اثر السياسات الحكومية في تعزيز ثقافة التعددية ؛ رؤية لواقع العراق

يشهد العالم اليوم الكثير من المتغيرات الاجتماعية في المناطق التي تشهد النزاعات او الصراعات، والتي احيانا او غالبا بسبب التعددية Pluralism والتنوع Diversity التي جاءت نتيجة السياسات الخاطئة او الفاشلة التي تتبعها الحكومات في تعاملها مع التنوع والتعددية. وأضحت تلك السياسات سببا في حدوث النزاعات وتغير البنى التحتية الاجتماعية للكثير من البلدان والدول على السواء.

بداية لاتزال او لايزال مفهوم التعددية من المفاهيم التي تتداخل في اهميتها والحديث عنها مع مفاهيم سياسية اخرى في منطقتنا، في وقت أخذت الفكرة استقلاليتها منذ زمن طويل في العديد من المؤسسات البحثية الغربية خاصة، عليه لابد من الاشارة ان التعددية لاتقتصر فقط على السياسية، بل الثقافية، الاجتماعية، الدينية، القومية، الاثنية والمذهبية وحتى اللغوية والمناطقية.

فقد ورد مصطلح التعددية كمفهوم سياسي في الكثير من الدراسات التي تخص الديمقراطية والنظم السياسية الحديثة، في وقت بدأ هذا المفهوم يأخذ صور اخرى و معاني ومدلولات تتناول اسلوب وشكل ادارة الحكم في المجتمعات التي تتميز بالتنوع والتعددية مؤخرا بشكل واسع.

وبما ان ظهور التعددية يرجع الى الحضارات القديمة (اليونانية) وكذلك الحضارة الحديثة في الغرب وامريكا واسيا واستراليا وغيرها من

الدول التي تلتزم بمقررات ومقومات التعددية نظريا وعمليا، اصبحت في الوقت الحاضر من سمات دولة اليوم، خاصة انه بحسب احدث دراسة فأنه من بين 193 دولة تتمتع 12 منها فقط بالتجانس الثقافي ، مع وجود 575 جماعة اثنية بحسب عالما السياسة (جونار نيلسون و رالف جونز) تم تحديدها او تعريفها، وفق ما اوردته (د. كردستان سالم سعيد – اثر التعددية الاثنية على الوحدة الوطنية في العراق – ص45).

وتقول د. كردستان بأن التعددية هي "تعبير حقيقي وامين عن وضعية الانسان الاقتصادية والاجتماعية وتعبر عن التنوع والثراء في جوانب الحياة وفي الادوار التي يقوم بها الناس، وهي ليست شكلا سياسيا او تنظيميا قانونيا" .

بما ان الرؤية التاريخية ليست هي المهمة لنا في هذا المقال فأن الاشارة اليها بعض الشيء لابد منها لكي نفهمها وفق سياقها التاريخي ، لأنها – التعددية - وصفت دائما بأنها مصدر للثراء والتطور والتنوع الذي تتميز به المجتمعات، والتي ترتبط بالهوية والتنوع الثقافي اكثر من غيره من الانتماءات. ففي وقت هناك تعريف اخر للتعددية يشير بأنها : بمنظور علم الاجتماع عبارة عن اطار للتفاعل تَظهر فيه المجموعات التي تحترم التسامح مع الآخرين والتعايش المثمر والتفاعل بدون صراع وبدون انصهار.... وتعد التعددية من أهم ملامح المجتمعات الحديثة والمجموعات الاجتماعية، وربما تعد مفتاحاً لتقدم العلم والمجتمع والتنمية الاقتصادية. (ويكيبديا). اي ان قيمتها وصلت لدرجة ان تصبح عاملا فاعلا للتقدم و التنمية للمجتمع، وهو ما تنظر اليه الامم المتحدة بأهتمام كما سنرى لاحقا.

لكن يتناول د. مروان دويري في بحث له نشر في (مجلة **عدالة الإلكترونية، العدد السابع، تشرين ثاني 2004 بعنوان، التعددية الثقافية/القومية: الداخلي (العربي) والخارجي (الدستوري)) مفهوم**

التعددية من عدة اتجاهات تعد الاكثر حداثة ضمن هذا المجال و تبين اهمية هذا الامر في ادارة المجموعات وما تختلف عنه مع الديمقراطية بل يصفها بأنها (اتفاقية تعامل) وانها تعترف بالمجموعات على خلاف الديمقراطية ، اذ يشير د. مروان "تعطي التعدديةُ شرعيةً للمجموعات (السياسية والثقافية والعرقية والقبلية والطائفية) وحقها بالبقاء وممارسة دورها كمجموعة في النظام السياسي للدولة. إنها "اتفاقية تعامل" بين مجموعات وليست بين أفراد مستقلين وغير منتمين".

مع وجود الكثير من الاراء والتعريفات من المهم الاشارة اليها بغية معرفة جوانب هذا المصطلح على افضل وجه لابد لنا من التطرق الى ما ذهبت اليه د. كردستان في المصدر الذي سبق الاشاره اليه اعلاه اذ تقول " ان الاختلاف امر طبيعي في الاجتماع الانساني وهو الوجه الاخر والنتجية الحتمية لواقع التعدد" اي ان التنوع يجب ان يصبح سمة انسانية لأنها النتيجة الحتمية لواقع التعددية والذي يعدا عاملا للاستقرار اذا كان انعكاسا للواقع الانساني وليس العكس.

لكن باحثين اخرين يربطونها بشكل نظام الحكم او النظام السياسي الذي يخص التعددية اولا ، او كما يقول "هنري كاريل ان التعددية ترتيبات مؤسسية خاصة لتوزيع السلطة الحكومية والمشاركة فيها" او كما يقول عابد الجابري بأن التعددية هي وجود صوت أو أصوات أخرى مخالفة لصوت الحاكم ". أما الدكتور سعد الدين إبراهيم فيعرف التعددية السياسية على أنها " مشروعية تعدد القوى والآراء السياسية وحقها في التعايش والتعبير عن نفسها والمشاركة في التأثير على القرار السياسي في مجتمعها ". بينما عرفتها الدكتورة ثناء فؤاد بأنها " الإقرار بوجود التنوع، وأن هذا التنوع يترتب عليه اختلاف المصالح والاهتمامات والأولويات ". وقد أشار هنري كاريل إلى التعددية بقوله أنها " ترتيبات مؤسسية خاصة لتوزيع السلطة

الحكومية والمشاركة فيها ". نقلا عن سليم فرحان جيثوم (التعددية السياسية والتداول السلمي على السلطة)، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية 2008.

فأذا كانت التعددية تعطي هذه الصورة لشكل نظام الحكم فانها الخطوة التي تلزم القائمين بالحكم والذين وصلوا اليها وفق اسس ديمقراطية بأنهم ملزمون لضمانة حقوق جميع المجموعات وليس مراعاة مصالح الاغلبية ، اذ صار هذا الامر هو الذي يشكل عقبة امام توارد التغيرات في شكل انظمة الحكم على مستوى العالم وهو الامر الذي يرتبط مباشرة بالسياسات الحكومية في تعاملها وتعاطيها مع التعددية (الثقافية، الدينية، السياسية ، القومية .....والخ) .

ان هذه الرؤية الحديثة في اهمية التعددية تعطيها دفعا كبيرا لكي تأخذ الاهتمام من قبل القائمين في الحكم، وخاصة الذين يديرون دفة الامور العامة وذلك بضرورة ان يساهموا في المحافظة على حقوق الجميع بعيدا عن أية انتماءات لأن التعددية كما يقول د. مروان "**تحفظ حقوق الآخر**" وان التعددية تنطلق من رؤية الذات والآخر في "كل" واحد وتدفع نحو موقف "يعطي" للآخر في نفس الوقت الذي "يأخذ" للذات. لذلك فالتعددية هي آلية وقيمة تحول دون اضطهاد أو استقصاء مجموعة اومجموعات معينة في اي مجتمع.

رؤية سياسة لممارسة التعددية

قبل البدء في كتابة هذا الموضوع كنت في نقاش مهم مع احد الساسة حول تأثير السياسات العامة للحكومات على ترسيخ التعددية بكل وجوهها، لكن كان رأيه ميالا اكثر الى ترك الامر الى شكل نظام الحكم ليقرر، بعيدا عن السياسات العامة الية التعامل مع التعددية بكل صنوفها ووجوهها، والتي قصد بها الادارة في مستوياتها الدنيا

والتي ترتبط بواقع الحياة اليومية من قبل رجال السلطة اينما كانوا. السياسي كان يتصور لو انه تم مراعاة كل ما تذهب اليه التعددية فان ضمانة ادارة فعالة ستصبح من الصعوبة، وتركزت مخاوفه في الاسئلة التالية : هل يعني تطبيق او ترسيخ التعددية مشاركة جميع فئات المجتمع في الحكم ؟ هل يمكن ان تكون التعددية بديلا او اسلوبا لادارة المجتمع؟ ماذا ينتج من عدم تطبيق او ترسيخ التعددية؟ ما هي استعداد الاحزاب السياسية في الاهتمام او ممارسة التعددية؟ الى اي حد يمكن للتعددية ان تكون عائقا امام استقرار المجتمع؟ و و و سيل من الاسئلة الاخرى التي ستؤخذ مسارها في سياق المقال .

ان النظر الى سياسة الحكومات حديثة العهد في تعاملها مع التعددية تبين ان الامر لم يأخذ الاهتمام الكافي حتى تصبح متوافقة مع المعايير الدولية بهذا الخصوص ، واذا كانت الامم المتحدة في ادبياتها تشير بضرورة مراعاة التعددية والتنوع في المجتمعات فأنها وضعت بما يشبه خريطة العمل ايضا للتعامل مع التنوع الثقافي (multiculturalisme) الذي هو اساس التعددية بمفهومها العام.

ان هذه الرؤية هي نتيجة طبيعية لواقع او لمستوى فهم الساسة الذين لايمتلكون اية تصورات عن المفاهيم الحديثة في الادارة السياسية، او الذين يتصورون ان فئة واحدة وفق تصوراتها تستطيع ان تحكم دون الاهتمام بمصالح و خصوصية فئات اخرى، حتى وان كانت ضعيفة وصغيرة جدا. ان ضمانة التنوع الثقافي لايصبح جزءا من المسؤولية للسلطات العمة التي تمثلها الحكومات... او كما يقول (ارمان ماتلار في كتابهة التنوع الثقافي والعولمة – 2008 ص 14) ان "التنوع الثقافي بصفته مكونا اساسيا للحقوق الانسانية هو ظاهرة جديدة، الا ان مساره ليس كذلك".

هذا الامر يدعونا للتوقف عن مستوى الفهم لدى الساسة الذين لايمتلكون الكثير من المؤهلات في كيفية ضمانة التعددية الثقافية، التي

تعد الارضية الخصبة لبناء مجتمع يسوده الاستقرار بسبب شعور الجماعات المختلفة ان السياسات الحكومية تخصها وتتناول واقعها كما تتناول واقع الجميع وبالذات الاغلبية.

او كما يقول د. مروان دويري في المصدر الذي سبق الاشارة اليه بأن "**التعددية أداة مصالحة وتعايش**: الديمقراطية الفرديةُ أداة غلبة (تغليب الأكثرية على الأقلية) بينما التعددية أداة مصالحة وتعايش وفسح المجال للآخر لينسجم في فسيفساء المجتمع الواحد ويسهم في إضفاء لون وطعم خاصين. إن فرض الديمقراطية الليبرالية في مجتمع جماعي من شأنه جعل مجموعات الأقلية المبعدة – التي تمتلك خصوصية ثقافية مختلفة - أن تلجأ للسلاح والعنف أو جعل مجموعة السلطة المهددة أن تتراجع عن الديمقراطية (كما حصل في الجزائر مثلا).

السياسي لم يكن يملك اية معلومات عن فوائد ترسيخ التعددية لذلك لجأ الى القول ان ذلك يقف عائقا في تطبيق الديمقراطية ، في الوقت الذي تسير ديمقراطية الوقت الحاضر الى ضمانة حقوق جميع المكونات قبل التي تقود دفة الحكم اي الاغلبية ... ومن هنا فأن السياسات الحكومية هي انعكاس لذلك الامر في سبيل سد الباب امام الفرقة والعنف والتشرذم وتفتيت المجتمع ونشوب الخلافات والصراعات وعد ترسيخ تناول او تدوال السلطة و تبادل الادوار في تنمية المجتمع، اذ يضيف د. مروان بأن **التعددية فكر ينبذ التعصب**: بعكسِ التعصب القبلي، التعددية فكر وموقف تتثقف فيها الأجيال على أن هنالك أكثر من "صح" واحد وبأن تحقيق الذات الجماعية والفردية يتم بموازاة مع ضمانِ ذات الآخر وحقوقه الجماعية (أنا وأنت معا).

ومن اجل ان يتم العمل لترسيخ التعددية فأن من الضروري معرفة انها من عوامل الانتقال المهمة للمجتمعات التي تشهد سيطرة

نظام الحزب الواحد والقائد الواحد فكما يقول دويري "التعددية ليست آلية تكريس للوضع القبلي القائم بل هي آليةَ تفاعل وتحرك تمكن الأفراد والجماعات من التفاعل فيما بينها بشكل صحي وبالتالي الانتقال والتطور دون تغليب طرف على آخر. أعتقد بأن الحوار الاجتماعي الدائر في جو تعددي يسمح بالتغيير والتطور أكثر من الحوار الدائر في أجواء حرب تنفي شرعية الآخر. لذلك فالتعددية نهجا وموقفا من شأنها أن تدفع ثقافتنا الجماعية إلى الأمامِ نحو شيء جديد منبثق من ماضينا وتراثنا". وهذا كله لن يصبح واقعا عمليا اذا لم تصبح جزءا من السياسات العامة وحينذاك لن تكون اجابة السياسي كما كانت و الاجوبة على اسئلته جاءت في سياق الشروحات اعلاه.

تجربة العراق الجديد مع التعددية

يقينا انه وفقا للبحوث والدراسات الحديثة التي تتناول واقع العراق الجديد وخاصة بعد 2005 فأنها تجد ان العراق انفتح كثيرا على كل مكوناته واثنياته، واصبحت هي الاخرى تعبر عن هويتها ومكنوناتها بحرية كبيرة، وجاء ذلك وفق ما اشار اليه الدستور العراقي لعام 2005 الذي يشير بوضوح ان العراق يتكون من مجموعة كبيرة من المكونات وردت اسمائها بصيغ مختلفة- فلأول مرة يأتي ذكر الايزيدية كديانة رسمية في العراق ولها حق الاقرار بخصوصتها الدينية، وكذلك بالنسبة للصائبة وان كانت الاشارة الى المسيحية في الجانب الديني قد سبق الاشارة اليها في الدساتير السابقة، وشهد الانفتاح على الاثنيات المختلفة، التي اقرت بشكل اكثر وضوحا في نظام كوتا الاقليات، اذ انظم الشبك للقائمة كاثنية لها حق التمثيل السياسي، والان التجربة مستمرة بشكل او بأخر مع مكونات اخرى في مجالات اخرى .

www.tpo.org

ان فكرة التعددية السياسية هي الاخرى كانت الجانب الاكثر ظهورا و ترسخا في العراق الجديد وتمثل ذلك الامر بوجود العشرات من الاحزاب والتنظيمات السياسية ، واذا ما راينا هذا الجانب من التعددية فأنه يمثل رؤية لترسيخ هذا المبدأ على المدى الطويل، رغم عدم وجود قوانين تنظم هذا الامر او الجانب من التعددية لكي يكون اكثر وضوحا في خدمة تنمية المجتمع، لأن تنظيم التعددية وفق القانون يعد امرا هاما لابد منه كي لاتصبح نقمة في وقت انها نعمة وعنوان للتنوع وتواصل للارث الحضاري والثقافي والتاريخي للشعوب.

حقيقة هناك جوانب كثيرة للتعددية في العراق يتمثل الامر بما اشار اليه رشيد خيون في كتابه (الاديان والمذاهب بالعراق - طبعة منشورات الجمل 2007) في اكثر من موقع الى التنوع الديني والمذهبي الذي يشهده العراق و اهمية مراعاة هذه الخصوصية التي وصفها – العراق – من انها خارطة غنية بالتنوع. وتعتبر شهادة رشيد خيون في هذا الكتاب كما في غيره من الكتب عنوانا مهما للارث الحضاري للعراق الذي توجد فيه العديد من المكونات لايمكن الغاء وجودها ، تعتبر شهادة على ان التعددية اصبحت جزءا علنيا من التراث الثقافي الحاضر والذي تم الاقرار به علانية ورسميا. وهذا الامر هو واحدة من اسانيد التعددية وهي الاقرار بالوجود والحفاظ عليه وترسيخ القبول به وضمانة حقوقها - كل المكونات (الدينية – المسلمين ، المسيحية، الايزيدية، الصابئة، الكاكائية، البهائية) و الاثنيات المختلفة الاخرى (القومية عرب، كورد، تركمان، كلدو اشوريين وسريان وارمن والشبك والشيعة والسنة وغيرها من المكونات) - بعدالة بما يجعلها مساهمة ومشاركة في بناء البلد وليسي اعطائها اية حقوق كمنة من المنن، لأنه بحسب خيون " ان الاديان والمذاهب كافة لديها فسحة من التسامح، قد تضيق وتتسع، وبالنتيجة لم يصل الامر الى ألغاء الاخر" اذ يعد مسألة قبول الاخر

www.itpb.org

والعمل بمقررات التسامح واحدة من اسس تنمية التعددية كما تشير اليه مقررات الامم المتحدة في اعلان اليونسكو1995 بشأن التسامح في جزء الهوية والتنوع والتعددية – المادة 4 ان " الدفاع عن التنوع الثقافي واجب اخلاقي لاينفصل عن احترام كرامة الانسان. فهو يفترض الالتزام باحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية، وخاصة حقوق الاشخاص المنتمين الى اقليات وحقوق الشعوب الاصيلة" (مبادىء التعددية والتنوع – اعداد خضر دوملي - دهوك 2011).

ان السياسات الحكومية هي التي تساهم في تنمية هذا الامر وترسيخ هذا العامل بما يجعل التنوع والتعددية ممارسة يومية ، وبما يساعد اتباع هؤلاء الجماعات بعدم الشعور بالخوف في الاعلان عن انتمائاتهم وهوياتهم الثقافية، السياسية، الدينية، الاثنية ،،، والخ.

ان النظر الى الواقع الحالي للعراق في تعامله للتعددية لايعد كونه كما يقول المثل (ذر الرماد في العيون) ليس الامر اكثر من مسألة الاقرار بوجود التعددية علانية وعلى لسان المسؤولين الحكوميين في اكثر من مناسبة ولكن العمل الفعلي لم يرتقى الى ما تشير اليه مبادىء اليونسكو بعد من اجل ضمانة التعددية .

ان الانتقاد الذي يوجه للسياسات الحكومية في العراق في تعاملها مع التعددية يرجع الى كون ان هذا الامر لايزال حديث العمل به والاقرار بوجوده في الفلسفة السياسة والخطاب الديني الذي يترك الاثر الكبير على هذا الامر كذلك كون هذا المفهوم والمصطلح ينظر اليه بشكل كبير كعامل للتفتيت، وليس للاتحاد الذي يتميز بالتنوع والثراء بالنسبة للواقع العراقي. هذا الامر يظهر من خلال تقيم السياسات الحكومية، التي تمارس التهميش والاقصاء المتعمد ضد المكونات الاخرى، فمثلا لايزال البهائية غير معترفين بهم كديانة لها خصوصيتها وهويتها، من واجب الحكومة اقرار التشريعات التي تعطيها الحق بالاقرار بوجودهم في العراق، وممارسة حياتهم

www.tbp.org

وشرائعهم بلا خوف، وبعلانية ، بعد المعاناة المريرة لهم من سياسات حزب البعث في سبعينات القرن الماضي والى الان . وتوازيا مع التعددية الدينية من الصعوب بقبول الايزيدية والمسيحية في الكثير من المسؤليات لرفض العلني على تولي غير المسلمين لولاية امورهم وشؤونهم ، و مع هذا الامر لايمكن اهمال الكورد الفيلية بأعتبارهم اثنية لها خصوصيتها التي تعمل وتناضل الى اليوم من اجل الاقرار بما تعرضوا له ومنحهم حق التمثيل السياسي و مطالبهم في هذا المجال كثيرة ومستمرة اخرها مطالبهم في ذكرى اليوم العالمي للاختفاء القسري 20 اب اغسطس 2013 وذلك بمطالبة الاتحاد الديمقراطي الكوردي الفيلي " السلطات العراقية الثلاث بتقديم اعتذار رسمي عن جريمة الاختفاء القسري التي ارتكبها النظام السابق بحق 20 الف شاب من هذه الشريحة، منتقدةً عدم جدية الحكومة الاتحادية بمتابعة وتوفير المعلومات عن هذه القضية". نقلا عن موقع شفق نيوز .

ان الاقرار بالتعددية تأتي من هذه الجوانب وذلك باعتراف السلطات والاقرار بما عانته فئة من فئات المجتمع والعمل بمبدأ التعويض ورد الاعتبار عمليا، فهل نسمع يوما اعتذار الحكومة العراقية للمسيحيين والايزيدية على ما اقترفته الحكومات السابقة بحقهم من تغير الهوية و ممارسات التعريب والترحيل والتهجير ونفس الامر بالنسبة للكورد والتركمان وغيرها من المكونات، وهو ما تتهرب منه الحكومة العراقية في اكثر من مناسبة ومع اكثر من فئة ايضا، اذ ان الاعتذار بداية لقبول الاخر المختلف رسميا. فتماشيا مع هذا الامر يحس الايزيدية بنفس المعاناة، فرغم اقرار الدستور بوجودهم وهويتهم ألا انهم يتعرضون باستمرار الى التهميش والتقل والاقصاء و اكثر الامور التي يرى الايزيدية ان الحكومة العراقية غير جدية هو اقرارها بفشلها في توفير الحماية للمكونات الدينية او كشف الجهات

التي تقف بالضد من الاقرار بوجودهم وهذا الامر ليس ببعيد عن المسيحية و غيرها من المكونات ايضا، فكثيرا ما طالب الصابئة بتوفير الحماية لاماكن عباداتهم لكن خطاباتهم وندائتهم تذهب الى حيث لايسمع احد عنها كما تنشر هذه النداءات بشكل واسع في الكثير من الصحف والمجلات التي يشرف عليها هؤلاء. ويبدو ان المسؤولين العراقيين لايزالوا يجهلون مقررات التعددية والتنوع وخاصة الشعوب الاصيلة التي تعد الاساس للذين يحملون هويات اثنية ودينية وقومية ، والتي تتسبب في عدم الانسجام والتفاعل فيما بينها وتنمية الاحساس بقبول التنوع كعامل انساني ايضا، لكل شخص حق في الحياة حتى وان كان منتميا لأقلية لأنها عامل ثراء ثقافي، اجتماعي . او كما يشير اليه اعلان اليونسكو الذي سبق الاشارة اليه في المادة الثانية ص 37 (من التنوع الثقافي الى التعددية الثقافية) " لابد في مجتمعاتنا التي تتزايد تنوعا يوما بعد يوم، من ضمان التفاعل المنسجم والرغبة في العيش معا فيما بين افراد ومجموعات ذوي هويات ثقافية متعددة ومتنوعة وديناميةً". ولابد لهذا الامر ان يأخذ مكانه في السياسات الحكومية، العملية او القرارات العامة التي لاتفرق بين المجموعات، او التي لايظهر فيها التميز في التعامل، لكن هل هذا الامر موجود في السياسات الحكومية العراقية ؟

ان الاجابة على هذا السؤال بالامثلة امر هام ، او لنقل الاشارة الى بعض الامور التي لها علاقة بهذا الموضوع له اهميته، كون العراق قد خرج من شكل نظام حكم دكتاتوري ذي السيطرة للحزب الواحد الى نظام تعددي يقر بوجود الاخرين المختلفين في الاراء والتوجهات والانتماءات ، ويمكن لهذا الامر ان يكون اكثر وضوحا وحضورا لو ان الاستقرار الامني كان موجودا، لكن حتى هذا الاخير يعد عاملا ضد التعددية والتنوع، لأن اكثر العمليات التي تقوم بها المجاميع الارهابية تستهدف المختلفين (اثنيا- دينيا – قوميا ومذهبيا ايضا).

وايضا في الجانب الاخر من الرؤية للتعددية كما يقول د. علي كريم سعيد في (حول مستقبل العراق السياسي -2004 ص 177) ان من مشجعات الديمقراطية في العراق هو التوازن الاجتماعي والسياسي والقومي والديني بين اطراف النسيج المكون للمجتمع العراقي. اي ان الاقرار بالتعددية والتوازن بين جميع المكونات عامل مهم من عوامل تنمية الديمقراطية، فأذا كانت عوامل الانفلات الامني المستمر والارهاب تقف في طريق هذا الامر نتصور ان العمل بالاتجاه المعاكس هو الجواب على ذلك اي اشراك الجميع في صياغة ورسم القرارات واقرار السياسات العامة على مستوى القاعدة في السلطة التنفيذية، حتى يشعر الجميع ان لهم الصوت و المساهمة والمكانة بما يجعلهم متساوون في الحقوق والواجبات.

ان النقد الموجه للحكومة العراقية في عدم مساهمتها بفعالية في تنمية سياسة التعددية الثقافية يتمثل بوضوح في عدم قدرة الحكومة ومسؤوليها على ترسيخ سياسة قبول الاخر المختلف الى جانبه في اقرار السياسات العامة، وهذا الامر لايحتاج الى الكثير من التشخيص، اذ يمكن ملاحظته في غياب ذوي الشأن في القرارات التي تخصهم، مثلا لايوجد اي شخص ايزيدي او صابئي او كاكائي او بهائي في رسم السياسات او التشريعات، ويمكن ملاحظة هذا الامر ايضا بوضوح من الكتابات التي تخص العلمانية والتسامح وقبول الاخر التي تنتشر هنا وهناك والتي تنتقد الحكومة العراقية في انها تمارس سياسة تهميش الفئات وتقرر شكل الانتماءات والمسؤوليات للبعض دون الرجوع اليهم، وتهمل وتغلق ملفات تخص قضية معينة بعيدا عن اية اعتبارات تقر بذلك الامر ، كما تشير المادة 2 من اعلان اليونسكو الذي سبق الاشارة ص38 بالقول " السياسات التي تشجع على دمج ومشاركة كل المواطنين تضمن التلاحم الاجتماعي وحيوية المجتمع المدني والسلام. وبهذا المعنى فأن التعددية الثقافية هي الرد السياسي

على واقع التنوع الثقافي. وحيث انها لايمكن فصلها عن وجود اطار ديمقراطي فأنها تسير المبادلات الثقافية وازدهار القدرات الابداعية التي تغذي الحياة العامة".

قد نجد بعض السياسات الحكومية التي تشجع التنوع الثقافي هنا وهناك مثل ما قامت به وزارة الثقافة في الحكومة الفدرالية باقامة المهرجانات الثقافية للمكونات المختلفة في الاشهر الاخيرة من 2012 وفي الربع الاول من 2013 مثل المهرجان الثقافي للايزيدية ، مهرجان الشبك، التركمان والكلدو اشوريين وبناء مركز معرفي للصابئة ، الا ان الاقرار بالامر من قبل الساسة لم يكن بالمستوى المطلوب، فمثلا في المهرجان الثقافي الايزيدي الاول في بغداد الذي عقد في 12 كانون الثاني 2013 لم يحضره سوى مسؤول حكومي واحد، ولم يتم التأكيد هل هذا الامر سيصبح سنويا ام لا، ورغم البساطة في الموضوع بخصوص المكونات الاخرى ألا انها جاءت بمبادرة مشجعة من شخص وكيل وزير الثقافة السيد فوزي الاتروشي الذي يشجع على التنوع والتعددية الثقافية، اذ لايمكن ان نجد نفس الامر في مؤسسات اخرى.

الى جانب ذلك تبقى القرارات والتصريحات التي تشجع على قبول التعددية الدينية عاملا نحو مزيد من الترسيخ نحو قبول التعددية بمفهومها العام، ويمكن اخذ مبادرات و تصريحات السيد عمار الحكيم رئيس المجلس الاعلى للثورة الاسلامية بهذا الخصوص محمل الجد والاهمية ، اذ خلال زيارته للايزدية والمسيحيين في قضائي برطلة وسنجار شباط 2012 اللذان يمتازان بالتنوع الديني اكد على مبدأ التعددية الدينية وحق كل المكونات في ضمانة حقوقها في العراق الجديد. اذ قال: ((اهمية أن يتحمل العراقيون بعضهم البعض الآخر بما يعزز الشراكة في الوطن الواحد ... سنجار له تاريخ طويل في التآخي والتعايش بين جميع الأديان والقوميات، وأن الايزيديين لهم مكانة عميقة في قلوب ابناء الشعب العراقي)) – (فرات نيوز 13 –

شباط 2013) اذ تعد هذه التصريحات اذا ما ترجمت الى سياسة عامة تنفذها الحكومة عاملا مشجعا على قبول التعددية الدينية التي تعد الابرز في العراق كعائق امام الاستقرار على جميع الميادين والاصعدة.

ان الرؤية الاشمل نحو ترسيخ ثقافة التعددية من خلال السياسات الحكومية يتمثل وفق ما اشارت اليه (د. كردستان سالم سعيد- ص 244) في المصدر الذي سبق الاشارة اليه : انه يمكن تحقيق وحدة وطنية في الدول التي تضم جماعات اثنية مختلفة بتبني الاليات الدستورية التي تحقق ذلك لأنه بخلاف ذلك ستكون وحدة شكلية ويفتقر البلد للاستقرار.

وفي الموضوع نفسه يمكن ملاحظة الكثير من الامور الهامة التي تتعلق بأثر السياسات الحكومية في تنمية التعددية وخاصة التعليم العالي، ففي وقت تتجه الدول لعلمنة التعالي العالي وابعاد خطط التعليم عن الطابع الديني، يسير قطار التعليم في العراق بالاتجاه المعاكس تماما ،،، فالقرارات الشخصية مثلا التي تفرض نوعية معينة من الملابس والانظمة والمناهج، وبمباركة وزارة التعليم يبين فشل الحكومة الفدرالية في العراق في انها مهتمة بتطبيق السياسات الحكومية في تشجيع التنوع الثقافي، فكيف يقبل المسؤولون الحكوميين ان يقولوا انهم مع ثقافة التعددية والمئات من الطلبة الايزيدية والمسيحيين يتركون الدراسة في الموصل بسبب سياسة التمييز والخوف من فرض القرارات والقوانين عليهم، هل يعقل ان يقدم الايزيدي والصابئي رسالته للماجستير بآيات قرأنية (مع جل احترامي للقرأن ككتاب مقدس للمسلمين)، هذه الاشياء البسيطة هي التي تترك في نفوس اتباع الاديان المختلفة الشعور بالريبة ان الحكومة لاتنفذ اية سياسات عامة تشجع التنوع ، وألا لبدأت من هذا الامر (يفرض على كل طالب ماجستير حتى وان كان غير مسلما ان يكتب

نص قرأني في بداية رسالته للماجستير و كذلك اطروحة الدكتوراه) كأن الاديان الاخرى لايوجد فيها نصوص مقدسة .

الامثلة اعلاه لم تكن سوى مواضيع لها علاقة بالسياسات الحكومية التي تشجع على التعددية في وقت من الضروري الاشارة ان الامر يختلف الى حد كبير نحو الافضل في اقليم كوردستان مع وجود ثغرات في تعامل القوى السياسية والسلطات في التعامل مع التعددية ، لكن الامر ليس كما في باقي العراق بالتأكيد، اذا ما لاحظنا الازدهار الثقافي والاعتزاز بالهوية والعمل على المحافظة عليها بدعم حكومي لكل المكونات، مع وجود مايشبه الفراغ او التراجع في بعض المسائل التي لها علاقة بالتعددية الدينية متأثرين بالسياسات والسياسيين والمسؤولين الحكوميين الذي يبنون قراراتهم وفق افاق دينية ضيقة ، اذ لايزال الامر بحاجة الى الكثير من العمل، ويمكن الاشارة بشكل منفصل الى اقليم كوردستان بهذا الخصوص اذ سيكون التقييم اكثر انصافا.

ان الحكومة العراقية مطالبة بتحقيق التعددية على اوسع مجالاتها، والا ان الغاء الاخر سيستمر، و تشتت الوحدة الوطنية سيستمر، والتقوقع والانتماءات القبلية والدينية ستتسع ، ولن يكون هناك أية افكار نحو عراق يقبل التعددية، فما موجود الان هو قليل من كثير حتى تتحقق التعددية في كل المجالات والسياسات الحكومية التي تشمل كل مجالات الحياة تعزز التعددية عندما تكون منصفة وعادلة، وليس ببعيد لكي نثبت عكس ما توجهنا اليه الاشارة ان الحكومات العراقية السابقة وحتى الحالية تتبع نفس المنهج في سياسة تميزية في التعامل وتخصيص الميزانية واقامة المشاريع الاقتصادية ايضا، لانها لاتمتلك الرؤية العلمية ان اهمال المناطق التي تختلف في الانتماءات يعزز لدى اتباعها الشعور بالاهمال عندما لايوجد في مناطقها اهتمام اقتصادي ملائم وهو ضد تنمية التعددية.

هذه الامور جميعها يمكن لكل واحدة اقامة دراسة منفصلة عنها، واذا كانت الحكومة في بغداد فعلا مع تنمية التعددية الثقافية التي هي الاساس لتنمية التعددية في كل المجالات فأنها مطالبة بمراجعة القوانين والقرارات التي تتعلق بهذا الامر، وفرض العقوبات الصارمة على الذين يعملون عكس هذ الاتجاه، و التأكيد على مبدأ العلمانية لأنه الفضاء الذي تنمو في ظله كل المكونات ويتسع مشاركتها في بناء البلد وترسخ التعددية على اوسع مجالاته.

كذلك ومن اجل تحقيق المزيد من ترسيخ التعددية في المستوى العام للمجتمع يتطلب الاهتمام بالارث الثقافي والديني بشكل عادل وتخصيص ميزانية منفصلة عن الميزانية الرسمية للمناطق ذات التواجد المكثف للمكونات المختلفة لأنها تعاني الكثير من الاهمال والتقصير الحكومي في توفير الخدماتـ كما ان الاهتمام بالتعليم ومجالاته لترسيخ التعددية ام هام من خلال وضع المناهج الخاصة واقامة الفعاليات والمهرجانات و المؤتمرات السنوية التي تهتم بهذا الامر لكل المجالات التي تخص التعددية .

WWW

التربية والتعليم
سند اساس لتعزيز ثقافة السلام

يشير العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من اجل اطفال العالم الذي اعلنته الجمعية العامة للامم المتحدة في اكثر من موقع له وضمن تقرير الامين العام الذي نشر في عام 2001 بضرورة الاهتمام بالتربية والتعليم لنشر وتعزيز ثقافة السلام، و هذا يدل على ان هناك اجماع دولي كبير على هذا الموضوع وأهميته، وهذا ما تؤكده الكثيرا من المعطيات وعلى اساس نتائج الكثير من المشروعات بأن التربية والتعليم هما الاساس لنشر وتعزيز ثقافة السلام

ولان موضوع السلام لم يعد فقط يتركز حول مفهوم عدم الحرب، لابل أصبح للسلام افاق اكثر توسعا وأبعاد عديدة تتعلق ببنية المجتمع وطبيعة العلاقات بين الافراد، ومدى تطبيق العدالة، ومستوى فهم وممارسة وحماية واحترام حقوق الإنسان، اوما يتعلق بسبل تربية وتوعية المجتمع ومدى احتوائها لمناهج وافكار ومعلومات تخص اهمية السلام وخطورة اللاسلم، تركيزها على الابعاد المستقبلية للسلام وتاثيرها على التنمية والتعليم والاستقرار ،،، بات من الضروري التفكير بتقديم المزيد والمزيد من الافكار عن اهمية التربية والتعليم بأعتبارهما من الاسانيد الرئيسة لنشر وتعزيز ثقافة السلام في اي مجتمع كان. وخاصة تلك المجتمعات الخارجة من النزاعات، او تلك التي تشهد التعددية والتنوع الديني والاثني يصعب الاقرار من قبل اتباعهم ببعضهم البعض كما هم عليه.

www.tfpb.org

ولأن المجتمع الدولي متمثلا بالجمعية العامة يدعو في اكثر من مناسبة لأهمية بناء عالم بلاحروب، بلاصراعات وعنف، بلا فقر وجهل، يندرج موضوع السلام بين هذه المواضيع ، وبات يأخذ حيزا كبيرا من الاهتمام مع اعلان عقد نشر ثقافة السلام في بداية الالفية الجديدة، ولكن دون العمل في التركيز على اليات نشر السلام محليا، مجتمعيا، ووفق اساليب علمية وعملية تتوافق مع طبيعة المجتمع ،،، لن يكون من السهل التفكير ببناء السلام العالمي او السلام بين الدول والمجتمعات المختلفة التي تدخل النزاعات والصراعات والحروب.

ولأنه هناك دائما جدال ونقاشات حول أي من هذه الافاق أولى بالاهتمام والتنفيذ والمتابعة للوصول الى بناء السلام ، وذلك بسبب تشابك العوامل المؤثرة على هذا المنظور ولأرتباطه بالمفاهيم الاخرى التي لها علاقة وشيجة ببناء السلام وخاصة الدولية من عقد الاتفاقيات و البروتوكولات والاعمال المشتركة والتي تخص حل النزاعات او تخفيف النزاعات وعقد المؤتمرات، لايمكن حاليا التفكير بتحقيق السلام دون التفكير بالدرجة الرئيسية في بناء وتطوير مناهج التربية وقطاع التربية والتعليم بحيث يتلائم والاهداف التي تأتي من بعدها فيما يتعلق بالسلام في المجتمع.

فاذا ما عرفنا ان السلام هو حالة من التعايش السلمي بين اشخاص ومجتمعات تتسم اللغة السائدة بينهما بالتفاهم والحوار وقبول الرأي المختلف، فهي ايضا جزء من منظومة احترام حقوق الانسان، وسبيل لتعزيز التعاون المشترك بين جميع فئات المجتمع، اي انها عملية تشاركية بالدرجة الاولى تعتبر مكملا للممارسة الديمقراطية ومساندا لتعزيزها بغية تحقيق العدالة الاجتماعية وتطوير المجتمع

www.tlpp.org

وحل الصراعات والنزاعات بالطرق السلمية وصولا الى تحقيق السلم الاهلي المجتمعي. عليه فأن هذه المضامين تشير بأن ثقافة السلام هي بناء مجموعة قيم ومواقف وسلوكيات مشتركة تهدف الى التصرف في المواقف الحياتية بشكل مهذب وايجابي هادف على الدوام، ولذلك فان هذا الامر يتطلب جهودا كبيرا لن تتحقق دون حملات وخطوات طويلة الامد وسريعة ومؤثرة تتعلق بشكل مباشر بتطوير قطاع التربية والتعليم .

ياتي هذا الاهتمام بتفعيل دور المؤسسات التربوية والتعليمية في نشر وتعزيز ثقافة السلام كون الشباب يشكلون الشريحة الاكثر توسعا وانتشار وتأثيرا في اي مجتمع، ولان المراحل العمرية هذه على استعداد لتقبل و تلقي الافكار والتفاعل معها بما يؤشر الى قبول التعددية والتنوع وفقا للتغيرات التي تطرأ على حياتهم ، وهذا ما يعني ان تتم مراجعة و تطوير برامج التربية والتعليم لكي تكون نافذة لتلقي المفاهيم الخاصة بالسلام و التنمية الانسانية التي تتعلق بثقافة السلام .

هذه الاهمية تأتي كون ان هناك علاقة وطيدة بين ثقافة السلام و بناء السلام في المجتمعات، وخاصة تلك الخارجة من الازمات والنزاعات والصراعات، لأن ثقافة السلام تجعل من تحقيق السلام امرا ممكنا، وتكون دافعا للجوء الى اللاعنف والحوار والتفاهم و التشارك والتفاعل فيما يخص المشتركات و تنميتها عندما تكون هذه الثقافة مترسخة في بنية المجتمع ، وهذه البنية تبدأ بالمدارس والجامعات لتنعكس على المجتمع .

هذا الامر - تفعيل دور التربية في بناء السلام - تؤكده العديد من الدراسات والتوجهات من قبل دعاة بناء السلام والحوار اذ يقول محمد سعدي أستاذ حقوق الإنسان والعلوم السياسية جامعة محمد

الأول- المملكة المغربية " لقد أصبح من اللازم ترسيخ وعي إنساني تضامني في كل الفضاءات الثقافية والأنظمة التربوية" وذلك لان هذا الوعي الانساني هو الذي سيكون مؤثرا في رسم السياسات الحياتية اليومية للافراد وبالتالي تنعكس على المجتمع وتفاعلاته المختلفة .

ويضيف محمد سعدي انه " لثقافة السلام والتربية على السلام دور طلائعي في تشجيع التعايش المدني والسلمي بين الأفراد والشعوب المختلفة" وهذا ما يعني ان السلام لايتحقق دون ان تكون هناك تربية و اعداد حوله وعنه ، اي تأهيل القائمين بالتربية بهذا الخصوص ، وتطوير ما يتلقونه من علوم كي تكون عوامل مساعدة على التأقلم مع معطيات سلام اولية صعودا الى معطيات اعلى في المجتمع...

اهمية التربية والتعليم تؤكدها المناهج التدريبية والاستراتيجية في بناء السلام ايضا ، اذ حسبما تشير اليه (ليزا سكارتش – استراتيجيات بناء السلام 2008) بأن " بناء السلام في الاساس هي عمليات تطوير القيم والمهارات ونظريا تزود كل اشكال التعليم ، الافراد بالقيم والمهارات المطلوبة للتعايش السلمي مع الاخرين، ويتضمن التعليم المشاركة غير الرسمية في الاسرة والاعلام والثقافة، وكذلك التعليم الرسمي والديني. وكل نوع من انواع التعليم لديه امكانية ازكاء المحبة والاحترام بين الناس، ويمكن ان يكون له تأثير حاسم في بناء السلام ، وباستطاعة التعليم تمكين الافراد من اجل تشكيل بيئتهم والقيام بتأثير ايجابي في العالم من حولهم" ، هذ التوجه نابع من افكار و توجهات عديدة بعضها لشخصيات معروفة تعمل في مجال دراسات السلام كما يشير اليه (جوهان كالتون) في أن التربية على السلام " هي قبل كل شيء أن نعلم الناس على إدارة المواقف الصراعية بشكل مبدع وأقل عنفا... وأن نمنح لهم الوسائل لتحقيق

www.ttpb.org

ذلك. إنه عمل جد ملموس يتطلب معرفة كبيرة وكفاءة على المستوى النظري والتطبيقي. والتربية من أجل السلام لن تكون ذات أهمية إذا لم تمنح ثمارها على مستوى الفعل والواقع. فالهدف ليس إنتاج كتب كثيرة تهتم بالسلام، بل إنتاج مزيد من السلام".

هذه التوجهات تؤكد ان تشجيع التدريسيين على العمل في مجال التربية والتعليم هو الذي يحقق هذا الهدف ويساعدهم لكي يكونوا مربي اجيال جديدة يتلقون المفاهيم والافكار التي تساعدهم في سن مبكرة على اهمية توظيف التعليم لتلقينهم القيم والاساليب الخاصة بحل النزاعات بالوسائل السلمية والجوار واليات تعزيز التسامح وقبول الاخر ، من خلال مجموعة نشاطات وفعاليات عملية ممارسة تهدف في النهاية الى غرس قيم السلام واهميتها ،،، وبالتأكيد هذا الامر لن يتحقق دون ادخال مفاهيم جديدة في المناهج حول السلام والتسامح والتعددية والتنوع وحقوق الانسان على ان ترافقها فعاليات تطبيقية ايضا من خلال جملة ممارسات وانشطة تقام على مدار السنة تهدف الى تطوير اليات بناء الحوار لديهم .

الجانب الثاني وهو المهم يتمثل في تطوير مهارات التدريسيين والمعلمين وادخالهم في دورات خاصة على كيفية تضمين هذه المفاهيم في المناهج التربوية والتعليمية والتعامل معها ، مع التأكيد ان تتضمن مناهج اعداد المدرسين والمعلمين ايضا هذه المهارات وتكمل عبر نشاطات لاصفية.

ان هذه التوجهات تأتي مضافة الى تلك التي دعت اليها اليونسكو في اهمية التربية كأحد المجالات الرئيسية لنشر ثقافة السلام وتعزيزها، وذلك يتبين بوضوح في اعلان المبادىء حول التسامح لعام 1995 اذ تنص المادة الرابعة منه على ان " التربية هي الأداة الأكثر فعالية للوقاية من التعصب وأول خطوة في هذا الإطار تكمن في تعليم الأفراد معرفة حقوقهم وحرياتهم لضمان احترامها ولحماية حقوق

وحريات الآخرين. التربية على التسامح ينبغي اعتبارها واجبا أوليا. لذلك من الضروري تطوير مناهج نظامية عقلانية لتعليم التسامح على أساس التركيز على المصادر الثقافية، الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والدينية للتعصب والتي تشكل الأسباب العميقة للعنف والإقصاء، وسياسات وبرامج التربية يجب أن تساهم في تنمية التفاهم، التضامن والتسامح بين الأفراد وكذا بين الجماعات الإثنية، الاجتماعية، الثقافية، الدينية واللغوية وبين الأمم... والهدف هو تكوين مواطنين متضامنين ومسؤولين، متفتحين على الثقافات الأخرى، قادرين على اتقاء النزاعات أو حلها بوسائل سليمة".

ولذلك فان تجسيد مفاهيم السلام في المناهج التربوية والتعليمية وتطوير قدرات التدريسيين في هذا المجال هو تجسيد لرسالة اليونسكو، اي تجسيد للرسالة الانسانية والتوجهات الدولية التي تنصب في تعزيز وتفعيل دور التربية في مجال السلام . وتأتي ضمن منهج الامم المتحدة في تفعيل دور التعليم في نشر ثقافة السلام ، التي تهدف في الاساس من تحويل التفاهم العنيف الى حوار بناء و فاعل يشترك الجميع في رسم سياساته و الهدف منه.... انها مسألة سهلة التطبيق فيما لو توفرت الارادة، و التخطيط السليم، وهو ما مطلوب من كل المؤسسات التي تعمل في مجال التربية، وخاصة في دول النزاعات ان تضع هذه الافكار قيد الدراسة والتطبيق في اولى مراحل نشر ثقافة السلام حتى تستمر تصاعديا وفق حاجة المجتمع، مع التأكيد ان كل المجتمعات بحاجة الى هذه الافكار بغية بناء سلام مجتمعي تشترك او يشترك جميع افراد المجتمع في صناعته و تطويره و توسيعه والحفاظ عليه ليصبح جسرا للتواصل الانساني بين جميع افراد المجتمع الواحد بعيدا عن انتمائاتهم ومع الشعوب الاخرى كل حسب توجهاته .

www.tipp.org

الكتابة عن بناء السلام
في مجتمع النزاع مسؤولية كبيرة

لاشك ان هناك الكثير من الكتابات تنشر باستمرار وخاصة منذ حوالي خمس الى ست سنوات في العراق عن السلام والمصالحة والتعايش والتسامح والتعددية وقبول الاخر والتي تعد من الحقول الثقافية المعرفية الجديدة في العراق ، كما في بلدان اخرى خرجت من الحرب و النزاع، ألا ان الاحساس بأنها تحمل تلك المسؤولية والهدف لم يصل بعد الى مصاف الكتابات المؤثرة .

ولأن هذا المجال المعرفي متناثر هنا وهناك، تنتشر المقالات دون معرفة الهدف منها اكثر من تلك التي تعد هادفة ومؤثرة هي الاكثر انتشارا، ، فأن التوجيه في سبيل نشر ثقافة السلام عبر الكتابة اصبح امرا هاما يتطلب الجهد الكبير ومعرفة تلك المسؤولية بالنسبة للعراق جميعا، ولأن التفكير في الكتابة عن هذا المجال (بناء السلام) لم يتخذ طابعا متخصصا بعد بشكل واسع، ولاتزال الكتابات تنشر تحت مسميات قانونية او سياسية او اجتماعية وهذا يأتي ضمن اليات توفير المعرفة حول هذه المواضيع ، وهو لايقلل من قيمتها سوى ان هذه الحقول المعرفية بدأت تتخذ شيئا فشيئا استقلاليتها وبدأت الكتابات عنها تأخذ طابعا مميزا من خلال قراءة اول الجمل ستشعر بأنها تحمل في مضمونها الافكار الحديثة والمفاهيم التي تشجع على الاعتدال و التفاهم بين الشعوب والمكونات .

ولان الكتابة في مجال بناء السلام تأتي من اجل بناء اساس سليم للافراد كي يفهموا اهمية السلام والتعايش الفعلي وليش الشكلي، الى جانب توفير مصادر من ارض الواقع عن تجارب وقصص واراء حول كيفية تقليل العنف وحل النزاع وبناء السلام وصولا الى بناء مجتمع مسالم يسوده الاستقرار والسلم الاهلي ،،، لأن هذه المجالات افاقها واسعة ورحبة، ولان مديات الكتابة عنها تبدء صباحا ولاتنتهي منتصف الليل، يعتبر القراءة بشكل توسعا قبل الكتابة امر هام، حتى تأتي الكتابات وفقا لاهميتها وحتى نعرف لماذا، وعن ماذا نكتب وماذا نريد ان نصل اليه .

من الطبيعي القول ان المجتمع العراقي بحسب العديد من الطروحات والافكار وبحسب الوقائع الحياتية يعتبر من المجتمعات المتعددة من النواحي القومية، الدينية، الاثنية، الطائفية وحتى الاجتماعية، تسوده النزاعات المستمرة منذ اكثر من عشر سنوات، حيث كانت روح قبول الاخر والتعامل معه بعيدا عن اية تصورات وتوجهات مسبقة، سائدة في المجتمع في فترات سابقة، وأن لم تكن بالمستوى الذي يجعلها تهتز هكذا بسرعة، لذلك فان الحديث عن الماضي والاستفادة من تجاربه، واحدة من الاساليب المهمة التي لابد من الكتابة عنها. لكن لابد من تشخيص الخلل الحالي بدقة لأنه في نفس الوقت يعاني هذا المجتمع في الوقت الحاضر وفقا للفعاليات التي تقام هنا وهناك، من اجل حل النزاعات ونشر ثقافة السلام والتعايش السلمي، من قلة وعي تجاه هذه الامور والمصطلحات، وألا لما عقدت الالاف من الندوات وورش العمل والفعاليات في عموم العراق حول هذه المفاهيم والتي لها علاقة بفعاليات حل النزاعات او بناء السلام لذلك تعتبر الكتابة في هذا الخصوص هو للحد من الافكار التي تعد من اسباب عدم وجود او تراجع ثقافة قبول الاخر في الوقت

www.tipo.org

الحاضر، والاليات التي يمكن من خلالها ترسيخ ثقافة التسامح وقبول الاخروفهمه كما هو، وليس كما نريد.

الحديث عن تجارب الشعوب في بناء السلام والتعايش هي واحدة من المنافذ في نشر ثقافة السلام، ولذلك فأن اية تجربة محلية في هذا المجال مهمة وستترك اثرا مستقبليا ويمكن ان نتلمس ذلك في المقالات التي تنشر هنا وهناك من قبل اكاديميين ومختصين في بناء السلام وكتاب هواة، سنشعر كم نحن بحاجة الى ثقافة السلام.

ان المقالات التي تنشر هنا وهناك ووفقا لعدد من التجارب المحلية تؤكد على وجود اسس قبول الاخر المختلف، والحوار والتعايش والتسامح الديني، وهو ما يدعونا لترسيخ تلك المفاهيم ونشرها كي تستفاد منها الاجيال القادمة، لكن يجب ان يتم ذلك وفق اسس مهنية وتشحيص و توسيع لمدارك الافراد بأهمية هذه التجارب وكيفية ترسيخها وتعزيزها كي تقف بوجه الافكار التي تدعو الى التفرقة والتعصب والكراهية، وليس فقط الاشارة اليها اشارات عابرة، بل الاشارة اليها وبيان أهميتها كجزء من المسؤولية المهمة لكل من يكتب في هذا المجال، ان يرى اهمية هذه المواضيع وكيفية تعميمها لتخرج من اطارها الضيق الى العام الرحب له، ألا وهو التفكير بالعقد وكيفية تشخيصها، التفكير بالاسس التي يجب الاستناد اليها لنشر معرفة فهم الاخر التي تعتبر الاساس لقبول الاخر المختلف والتي تعتبر اساس للتعامل معهم بعيدا عن هويته و انتمائه وتعتبر الاساس للكتابة عن السلام والتسامح اينما كان وكيفما كان.

ان الكتابة في مجال نشر ثقافة السلام والتعايش والتسامح، يتطلب ان نبين اهمية الاعتماد الى مصادر معرفية عملية وعلمية وان نجمع الافكار المحلية التي تؤدي الى تحقيق هذا الهدف في كتابات هادفة والكتابة عنها وحولها بعدة اشكال و لعدة مرات ومرات ومن

www.ftfb.org

زوايا مختلفة كي تصبح مواد معرفية لاحقة و يستند عليها الاخرون في الكتابة والخروج بافكار اخرى اكثر تعمقا وتوسعا .

ولأن هذا المجال في الكثير من الاحيان يربطه الكثيرين بالانتاء الديني او المذهبي ، وهو جزء او جانب معين ومؤثر وليس كل الموضوع لابد من معرفة انه منطقة كانت في العراق او اقليم كوردستان يمكن ان نصادف المنتمين الى المكونات القومية والدينية والاثنية المختلفة من (مسلمة، مسيحية، ايزيدية، صابئة، كاكائية، شيعة وسنة، عرب، كورد وتركمان وشبك وصارلية وبهائية وزرادشتية) وغيرها من الاثنيات والطوائف، لذلك فان الكتابة عنها وحولها بمهنية والاحساس بالمسؤولية في التعريف بهم وفق اسس مهنية يوفر فرصة لبناء جسور الثقة بين هذه المكونات وبناء جسور التسامح ونشرها لكل العراقيين وستستد فراغا كبيرا في معرفة هؤلاء وتعتبر مصدرا معرفيا لقبولهم مما يعني جزء من ثقافة قبول الاخر التي هي بالاساس من اسس ثقافة السلام. وهكذا بخصوص غيرها من المواضيع التي تتعلق بالتعددية والتنوع و التعيش و التسامح المجتمعي ، كما هو الحال بالحقوق والواجبات و المواطنة و المساواة التي تعبتر مجالات رحبة لها علاقة وطيدة ببناء السلام في اي مجتمع وليس العراقي وحده.

www.itpo.org

الثقة بالاخر وفهمه
اساس لبناء سلام مستقر

لاتزال تجربة العديد من الشعوب والدول في ما يخص عمليات بناء السلام في مراحلها التكوينية، اذ لايزال مفهوم بناء السلام يورد مع مفاهيم اخرى مرتبطة بالسلام والاتفاقيات الخاصة بانهاء الحروب، في وقت ان الامر في الجانب الاخر مختلف تماما، لأن بناء السلام عملية شاملة ومهمة لكافة الاوقات والمجتمعات سواء التي تشهد النزاعات او لم تشهده.

ففي وقت تمر المجتمعات التي شهدت النزاعات بالكثير من التغيرات تشمل جميع جوانبه، تترك هذه التغيرات جروح عميقة لدى البعض، وتغير من قناعات وافكار البعض بشكل كبير لايمكن التعرف عليه بدقة دون الوقوف عنده بأهتمام، من خلال شرحه وتحليله.

الواقع في هذه الحالة يتطلب جملة من الخطوات، ولكن قبل القيام بتلك الخطوات لابد ان نعرف ان الانسان بطبيعته يسعى الى ما يتمناه اولا وليس الى ما يريده الاخرون، وهذا الامر هو الذي يجعل المضي نحو التفاهم مع الاخر لايسير بسهولة او بالطريقة التي تتطلب، لفهم المشكلة او سبب الدعوة لفهمه.

تحدث الكثير من التغيرات في المواقف لدى الافراد بعد الخروج من الازمات والصراعات والنزاعات، سواءا كانت سياسية او اجتماعية، وهذا ما يتطلب بناء الثقة او العودة للواقع السابق على اقل تقدير. لكن في الحقيقة الاهم من كل ذلك هو كيف يتم تخطي المرحلة

www.frb.org

السابقة ، التي شهدت النزاع، ثم اعادة بناء الثقة من جديد وليس وفق ماكانت عليه الامور، لأنه لو كانت الحالة التي تسبق الوضع الذي سبب النزاع او الخلاف جيدة لما حدث الخلاف والصراع او النزاع. ومن هنا يتطلب التفكير بحالة افضل للعلاقة مما كانت او الوضع قبل حدوث النزاع.

نيل الثقة من الاخر ليست مسألة سهلة، وليست كما يتصورها البعض تتضمن بعض الخطوات التي يقوم بها (فاعل خير) مفاوض كان ام مؤسسة ، شخصية لها اعتبار وتقدير من قبل الطرفين او طرف ثالث، قد يهمه ان يتفق ويثق طرفي الخلاف ببعضهما قبل ان تكون خطواته من اجلهما اصلا بل قد تكون لمصالح الطرف الثالث ايضا، وقد يطلب طرفي الخلاف او يتفقا من اجل منح الثقة له لكي يقوم بالمهمة.

وهذا الامر يتطلب اولا فهم تطلعات الاخر، و فهمه على اساس ما هو عليه، ثم البحث عن ما يمكن ان يكون نافذة لمزيد من التطلع للمستقبل الذي يتطلب بناء الثقة، والامر هذا ايضا له عدة اتجاهات لكل واحدة منها عقباتها ومعالجاتها سنقف عند البعض منها.

الامر الثاني، وهو الذي يجب ان يكون الاكثر يسرا، هو عندما نفهم تطلعات الطرف الاخر المختلف، هو كيف نجعله يفهم تطلعات المبادر او الطرف المختلف معه ايضا، حتى وان تطلب الامر لذلك العديد من الخطوات والمزيد من المبادرات، فالامر ليس بالسهولة التي يتصورها البعض، اذ لابد ان تتضمن جملة من الامور التي تساعد الطرفين على فهم بعضهما البعض بشكل جيد في هذه المرحلة، وبناء

www.tfpp.org

ما تهدم نفسيا وماديا، وعدم الانجرار وراء التقولات والتصريحات التي يتشبث كل طرف بها.

مرحلة بناء الثقة هي الاهم، وهي التي تأتي بعد فهم تطلعات الطرف الاخر وبعد المبادرة لتجاوز الماضي الذي حدث، وتجاوز الماضي لايجب ان يكون ألا خطوة للعمل من اجل مستقبل افضل، كما يقول زعيم جنوب افريقيا (نيلسون مانديلا) " لاتنسوا الكوارث التي حدثت والضحايا التي ذهبت، ولكن لاتنسوا التسامح حتى تعيشوا مع بعض "، وقد تكون المقولة ليست نصا بهذا الشكل لكن هي ما تشير اليه، وهي افضل مفتاح للتفكير ببناء الثقة من اجل التفكير بالمستقبل، وكما قلنا ليس التفكير للعودة الى مرحلة ما قبل الخلاف والنزاع لمرحلة مابعدها بشكل افضل. بل التفكير في كيفية بناء العلاقة بشكل افضل مما كانت .

لماذا بناء الثقة مهم ؟

يتصور البعض ان الثقة يتم بنائها تدريجيا، ويرى اخرون انها مرحلة وقت وزمن ليس ألا، فيما يشير اخرون انها، مسألة ليست بالسهلة وهي مهمة بقدر اهمية العفو والتسامح وقبول الاخر المختلف، وبناء الثقة الخطوة الاساسية للتفكير والعمل وفق منطق صحيح من اجل الغاء الخوف، الى النقطة او الاسباب التي دفعت بحدوث الخلاف. بناء الثقة مهم لأنها التي تعكس مدى تقبل الطرفين لبعضهما البعض بعد مرحلة الخلاف، واستعدادهما للتعاون والعمل مع بعض لنسيان الماضي، والاستفادة من الخبرات والتجارب التي مروا بها لكي لايحدث الذي حدث ثانية، ويتحقق السلام والاستقرار .

www.tfpb.org

المهم هنا كما يقول مارتن لوثر كنج القائد الامريكي الذي دعا بالسلم الى ضمانة حقوق السود في الولايات المتحدة الامريكية في النصف الثاني من القرن العشرين هو ان " السلام ليس مجرد هدفا بعيد المنال الذي نسعى إليه، ولكن الوسائل التي توصلنا إلى هذا الهدف هي المهمة ".

نعم وفقا للتجارب والمبادرات التي تحققت في السنوات السابقة في المناطق التي شهدت النزاعات والصراعات الداخلية والخلافات السياسية، فأن الوصول الى السلام دائما ممكن بوجود استعداد الطرفين له، التوصل للتفاهم وحل المشاكل دائما موجود بوجود القدرة على تجاوز الماضي و التفكير بالمستقبل .

لكن وفقا لكل هذه الطروحات تبقى المسألة الاهم، هي بناء الثقة والثقة بالاخر لكي تصبح اساس لبناء سلام مستقر ومستمر ، الذي دون الثقة بالاخر تبقى الصعوبات موجودة، والتحديات قائمة، ويبقى السلام المنشود هشا، لأنه لم يأتي من بناء الثقة اولا، الثقة التي عندما يعمل الطرفان من اجلها بجدية وصدق والبحث عن ما يتفق عليه الطرفان وتثبيته اكثر مما يبحثان عن المختلف عنه والتمسك به. هي التي تكون الاساس لعمل طويل ومضني بغية الوصول الى سلام يتفق عليه الطرفان.... وهذه ليست فقط مهمة في حالات وجود النزاعات والخلافات، بل حتى في الفهم الاعتيادي للاخر المختلف من قبل الناس، وهو ما يتطلب ان نفكر دائما في بناء الثقة بالاخر حتى يتحقق السلام المستقر، فبوجود الثقة يكون تجاوز الخلافات سهلا وممكنا على الدوام ويكون تحقيق السلم سهلا وممكنا بطريقة اسرع.

www.tpb.org

بين التفوق والتعايش

تشهد المجتمعات التي تخرج من الحروب والنزاعات الكثير من التغيرات التي تغير من مسار حياة الافراد فيه، كما تغير من مسار العلاقات بين مكوناتها نتيجة ما تمر به من مراحل.

هذه التغيرات تتمثل في عقلية المنتصر، او من يدعى امتلاك الحق والحقيقة، او من يريد فرض اراءه او طريقته في التعايش كيف تكون ومما تتكون.

الاراء والتغيرات التي تتمثل في نفسية الفرد، والاليات التي يتبعها في التعامل مع التغيرات التي يشهدها المجتمع بعد حدوث النزاعات من المسائل المهمة جدا، وخاصة في المجتمعات التي مرت بفترات طويلة من السلطة الاحادية (ثيوقراطية، دكتاتورية، سلطة الحزب الواحد ، القائد الاوحد ، او غيرها من السلطات التي لها علاقة بهذه الاشكال) حيث تمثل في نقطة تحول مهمة لها علاقة بترسبات الماضي في الخوف من القوي. فنفسية الفرد الذي تعاملت معه قبل النزاع يمكن ان تتغير طباعه بعدها، سواءا كان مشاركا في النزاع، او متفرجا، او حليفا لأحدى طرفي النزاع، او حتى وان كان محايدا. وستكون التغيرات عليه اكبر فيما لو اصبح ضحية .

اكثر الافراد الذين يتأثرون هم أولئك الذين يصبحون تحت سلطة المنتصر، او اللذين ملزمين بقبول بعض التغيرات. في الجانب الاخر يعتبر الذين يرون انفسهم اكبر من القانون، او انهم صنعوا قوانين البلد، لأنهم المنتصرين، ويدعون كثيرا بأنهم متسامحين مسالمين، يريدون قبول الاخر نظريا، ولكن عندما يصبح الامر حقيقة فأنهم يتهربون، يتملصون، يصبحون التحدي الاكبر امام التعايش السلمي الايجابي،،، هنا لابد من معرفة انه يوجد في المجتمع اخرين يجب ان تؤخذ تطلعاتهم بنظر الاعتبار، والسلام والاستقرار يتحقق بشكل افضل، فيما لو تشارك فيها اكثر من طرف،،، وبفضل قبول الطرفين او في حال كان هناك اكثر من طرف شارك او ساهم في النزاع، مهما كان شكله، بالهدوء والسكينة وعدم اللجوء الى استخدام القوة نوعا من السلام، لكنه سلبي، لأنه غير مترسخ. لذلك فان النجاح يكون اكثر ممكنا في حال قبول الاطراف ببعضها و التفاهم فيما بينها و عدم التعامل وفق عقلية الاكبر بل عقية كيف يتشارك الجميع في رسم السياسات المستقبلية .

اللجوء الى نظرية المتفوق في سلك طريق التعايش وصناعته وفق ذلك القالب، بات امرا لابد من تجاوزه، ومن يريد فعلا ان يحقق التعايش لابد ان يذهب اليه دون نظرية التفوق، اي انا المتفوق، فيكون التعايش وفق ما أراه، هذا الامر جعل الكثير من النشطاء والباحثين والمهتمين فيما يخص عمليات بناء السلام وترسيخ التعايش السلمي يرون انه عقبة كبيرة امام تحقيق المصالحة والتعايش، لان التفوق يجب ان يكون نحو ترسيخ التعايش والقبول بالتنازلات من قبل الطرفين، حتى يتمكنوا من بناء مجتمع يسـودة السـلم

الاهلي، يلجأ للقانون في حل كل المعضلات بدلا من فرض الرأي و العودة الى نقـــطة البــداية ، من انه الذي بدأ و هو الذي يجب ان يختار طريق الحل.

بين التفوق والتعايش ثلاث خطوات، الاولى تتمثل في فهم طموحات وتطلعات الاخرين بشكل جيد واستيعابها والقبول بها، الثانية اللجوء الى الحوار والتنازلات، الحوار البناء والذهاب اليه وليس القول اننا يجب ان نحل مشاكلنا بالحوار و نبتعد عن المبادرة باللجوء اليه والامساك به و الاستناد اليه لحين الوصول الى فهم مشترك، والثالثة صناعة اسس جديدة للتعايش يتم فيها القبول بالتعددية والتنوع وفق القانون الذي يراعي مصالح جميع المكونات والافراد بنفس الصيغة التي يريد المنتصر ان يتم النظر اليها، فقبول التنوع والتعددية هي الاساس لأي تعايش والعماد الرئيسي لأي استقرار طويل الاجل وهو ما يعني ان الجميع منتصرون. حينها يتحقق الاستقرار على كل الاصعدة ويتم نسيان الماضي وما تركه النزاع من اثار سلبية بالشكل الصحيح، ويتم النظر الى الضحايا والمصالح من جميع الاطراف بنفس الاهمية والتقدير، ويكون التعايش السلمي حقيقيا ايجابيا.

www.tfpb.org

يوم للتسامح
يوم لحياة بلا تعصب

كغيرها من الايام المهمة التي يحتفل بها العالم يعتبر الاحتفال باليوم الدولي للتسامح واحدا من الايام المهمة التي تعد من ميزات المجتمع الدولي، اذا تتشارك الشعوب والدول مع بعضها في قضايا عدة لكي تصبح شأنا دوليا وليس مناسبة لدولة دون غيرها، وهي تصب في خانة تعزيز الاواصر الانسانية بين المجتمعات على اختلاف انتمائتها.

واليوم الدولي للتسامح يمضي كل عام منذ ان اقر الاحتفال به بمناسبة العيد الخمسين لليونسكو في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 1995، وهي تذكرنا بقيم التسامح واهميته و تدعونا للتفكير كم نحن متسامحون مع انفسنا ومجتمعنا ومن ثم مع غيرها.

التسامح بمعناه الواسع مفردة كبيرة، والاحتفال به لايجب ان يقتصر على كتابة المقالات بهذه المناسبة بل يجب ان يتعدى الامر ليصل الى الفعاليات المستمرة على مدار السنة من اجل ترسيخ اسس مبادىء التسامح التي اعتمدتها الدول الأعضاء في إعلان مبادئ بشأن التسامح التي تؤكد على اهمية احترام التنوع وتقدير الغنى الثقافي والاعتراف "بحقوق الإنسان العالمية وبالحريات الأساسية للآخرين. وبما أن الناس متنوعون بطبيعتهم، وحده التسامح قادر على ضمان بقاء المجتمعات المختلطة في كل منطقة من العالم". وفقا للمقررات الدولية بهذا الخصوص.

اليوم الدولي للتسامح ليس مناسبة فقط للتسامح في الدول التي تشهد النزاعات بل لابد ان تصبح يوما لمراجعة الاليات التي تتبع في سبيل نبذ العنف والكراهية في كل مكان، والعمل من اجل ان يصبح هذا اليوم بداية لحملة سنوية من اجل الغاء التميز والتهميش، فالتسامح لايعني ان نتساهل في الحقوق بل العمل بما يساعد ان نتسامح مع الاخرين وفق قيم انسانية كبيرة.

الاعلان عن يوم للتسامح له معاني كبيرة نعم، وعليه لابد ان يكون الاحتفال والعمل في هذا اليوم فرصة للتقارب بين المختلفين بشكل اكبر والتفاهم من اجل تجاوز محطات احدثت شرخة في العلاقة بينهم، التسامح يعني العودة للبساطة و تقبل الاخر المختلف و تفهمه بالشكل الذي يساعده ان يفكر ويتقبل الاختلاف كما هو.

وفق لما جاء في موقع اليوم الدولي للتسامح لسنة 2013 بأنه " يعتبر التمييز والتهميش، إلى جانب الظلم والعنف الصارخَين، أحد الأشكال الشائعة للتعصب. ولذلك، يجب أن تهدف التربية من أجل التسامح إلى درء التأثيرات التي تولد الشعور بالخوف من الآخرين واستبعادهم. كما ينبغي أن تساعد الشباب على تطوير قدراتهم لإصدار الأحكام المستقلة وتحفيز التأمّل الناقد والتفكير الأخلاقي. ولا يجدر بتنوع الديانات واللغات والثقافات والإثنيات في عالمنا أن يشكّل حجة لنشوب الصراعات بل هو بالأحرى كنز تغتني منه البشرية جمعاء".

ان هذه الدعوة الصريحة هي الفرصة لكي تغتنم المنظمات والمؤسسات المدنية لصناعة افكار مدنية تساهم في تعزيز التسامح المجتمعي الذي يتركز على زرع قيم التسامح بين افراد المجتمع الواحد

المختلف الانتماءات، من خلال ممارسات حياته اليومية ومن ثم وصولا للتسامح على الاختلاف في التوجهات واللغة والاثنية والدين .

العمل من اجل ان يكون اليوم الدولي للتسامح يوما بلا تعصب هو ضرورة لكي نرجع بالعودة الى المبادىء السمحة التي تنتهجها الاديان والاثنيات و المذاهب المختلفة حول اهمية التسامح، هي العودة الى ضرورة ترسيح قيم التسامح بالشكل الذي يجعلها تصبح جزءا من التقليد اليومي للحياة، وليس ان نتسامح في لحظة ومن اجل موقف، وننتفض من اجل ظهور اختلاف و اعتراض على ما نحن عليه او ما يبدر من الاخرين.

في سبيل يوم بلا تعصب لنجعل من اليوم الدولي للتسامح كل عام الى يوم للطمأنية لبعضنا البعض، ليوم نستذكر ما قد يجمعنا و نشترك فيه وهو كثير، بدلا من القليل الذي نختلف عليه ويمكن ان نتجاوزه بفهم بعضنا البعض.

يوم بلا تعصب يعني يوم ان نقترب من بعضنا اكثر، ان نجعل للتسامح بداية لعمل مشترك اكبر و ترسيخ قيم تجمعنا بشكل افضل.

يوم للتسامح يعني يوم لترسيخ هذه القيم في العائلة والتعليم والمجتمع ، في الشارع او التعامل اليومي للحياة، في كل مكان ان نستذكر ان اليوم الدولي للتسامح هو يوم بلاتعصب، لأن التعصب اعمى و يفرق بين المختلفين والمتأخين، يوم للتسامح يعني يوم للتوعية من اجل بناء مجتمع خال من الكراهية البغضاء، التي يزرعها البعض وفق الاختلاف في الدين او المذهب او القومية، كي يبرزوا انفسهم فوق المبادىء الانسانية.

الاحتفال باليوم الدولي للتسامح هو يوم عالمي فلماذا لانجعله يوما لكل الايام ان نعيش بتسامح و تكاتف، لأن ما في الحياة يكفينا جميعا ان نعيش بسلام، وبترسيخ التسامح تكون فرص الاستقرار و السلام الدائم اكبر .

www.tfpb.org

خطابات القادة
وبناء السلام

مع بداية عام 2012 التي جاءت تحمل معها معطيات جديدة، وتبث في نفوس المتفائلين الكثير من المحبة، والامل في ان تكون سنة سلام وطمأنينة، تسائل الكثيرين لكن هل ستأتي الامنيات كما نودها، وتصبح كلمات ورسائل السلام وخطابات القادة والرؤساء عناوين عملية لنشر السلام، هذه ايضا اسئلة اخرى تنتظر ان نرى اليها واقعا عمليا.

الكثير من خطابات ورسائل القادة بمناسبة قدوم كل سنة جديدة تتضمن امنيات ان تكون سنة سلام وامان، ان تكون سنة خير ووئام بين الناس، ولكن يحق لنا ان نسأل هؤلاء اذا كانت امنياتكم هي في سبيل نشر السلام، فكيف ستساهمون في نشر هذه الفلسفة ونسأل ايضا الى اي هم مقتنعون بأن كلماتهم سيكون لها الاثر في نشر ثقافة السلام.

كلمات وخطابات القادة ورجال الدين والشخصيات البارزة في البلاد تشير الى اهمية ان نعيش معا بسلام ونساهم معا في بناء السلام وان نلجأ للحوار لحل كل المشكلات، وهنا ثانية جاءت التساؤلات تحمل معها هموم وآهات، هل حقا هم انفسهم هؤلاء القادة الذين اتباعهم ليل نهار يخرقون القوانين ويقتلون ويسجنون الابرياء دون

وجه حق؟؟؟؟ وان لم يكن باوامر منهم او من يتبعهم فكيف يحدث الذي يحدث!؟.

اسئلة كثيرة من هذا القبيل وتساؤلات من حق البسطاء ان يقدموها لهم، اذا كنتم مع نشر السلام، واللجوء للحوار، فمن الذي يمنعكم، ومن الذي يقف في طريق نشر السلام؟ واذا كنتم حقا تدعون لبناء السلام واتباع الحوار لحل جميع المشكلات، فلماذا لاتتقدمون الصفوف وتعلنوها على الملىء لكل من يقف ضد هذه التوجهات وتعطون الاوامر بوضع حد لهم.!!

الامنيات كثيرة، واذا كنتم حقا مع نشر السلام والامان، انضموا الى حملة لنجعل من عام 2012 عاما لنشر السلام والتسامح التي اعلنتها اكثر من جهة وساهم بنشرها اكثر من شخصية في داخل وخارج العراق، عاما نرتقي فيه بالشعب لكي يفكر بحلو الحياة و متعتها وكيف يساهم في صناعة السلام. اذا وقفتم مع الحملة وتبرعتم لها بدلا من التبرع لصفقات سرية تزيد من الام البلاد، وتدفع به الى اتون الازمات، سيصدق الناس كلماتكم ويقتنع بخاطاباتكم.

السنة الجديدة بدأت ويا ليت تكونوا على حق وتعملوا من اجل الحق، في ان تساهموا مع البسطاء بنشر السلام، ونشر ثقافة قبول الاختلاف، والعمل على ترسيخها، وان تكونوا حقا ليس فقط خطباء للسلام بل سند رئيسي لها.

من كلماتكم وخطاباتكم نستشف الامر انكم مع نشر السلام، مع نشر ثقافة الحوار، ومثل البسطاء تأملون ان يكون عام 2012 عاما للسلام والطمأنينة، واللجوء للحوار لحل كل المشكلات، ولذلك هذا

يتطلب منكم ان تنزلوا للشوارع، ترعوا المبادرات التي تدخل في هذا المضمار، تتبرعوا برواتبكم السخية، ولو جزء بسيط منها كل شهر لعقد فعالية عن السلام، او عن اهمية بناء الحوار بين الفرقاء، حينها سنكون بامان وستكونوا بامان.

واذا علمنا ان عدد المسؤولين في بلادنا يتنامى ويزداد يوما بعد اخر(طبعا في كل البلاد تستطيع ان تعرف من هو المسؤول الا في بلادنا لأنهم كثر) ومع وجود هذا العدد الكبير فان المبالغ التي سيتم التبرع بها بالتأكيد ستكون كبيرة، والنشاطات التي ستقام بها طبعا ستكون كثيرة، وهذا ما يدفعنا الى القول والتساؤل ليس فقط بهذه السنة بل دوما هل فعلا ستكون هذه السنة او السنة القادمة سنة سلام و امان واستقرار ؟؟؟؟ السؤال اكبر من الاجابة !!!.

www.tfp

www.tfpb.org

النساء يصنعن السلام

في واحدة من خطبه الرسمية قال كوفي عنان الامين العام للامم المتحدة السابق " لايمكننا ان نبني الاسس اللازمة لسلام ثابت وتنمية وحوكمة رشيدة وحقوق انسان وعدالة باقية مالم تلعب النساء دورا كاملا ومساويا " .. هذا الامر كان بمثابة التاكيد الذي تذهب أليه المؤسسة الدولية والتي اعلنت منذ سنوات عدة قبل هذا الخطاب بأن "ميثاق الامم المتحدة يعرب عن تصميم شعوب الامم المتحدة على ان تؤكد من جديد ايمانها بالحقوق المتساوية للرجال والنساء، وان تمارس التسامح، وان تعيش معا في سلم وحسن جوار " ((اعلان الامم المتحدة بشأن مشاركة المرأة في تعزيز السلم والتعاون الدوليين – 1982)) .

من ذلك التاريخ و وصولا الى مبادرة النساء وحل النزاعات وصناعة السلام/ والمجتمع الدولي يبحث عن تعزيز دور المرأة في هذا المجال المهم، لان في الغالب ان تكون المرأة الضحية الاولى والمتضررة الرئيسية من النزاعات المسلحة، لأنها تكون المتضرر الاول في تدهور الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية، ولأن النزاعات تسبب الهجرة والنزوح مما يؤدي الى عدم المساواة بين الجنسين في الوصول الى مصادر القرار او المعيشة ،، وهذا الامر يكون سببا في ان تتعرض حقوق المرأة الى الانتهاكات المتزايدة وتصبح عملية ايلاء الاهتمام بها مسألة ملحة بغية تفعيل دورها وتطيور مقدراتها لمواجهة تلك الظروف .

www.tipo.org

ان مجموعة الافكار الدولية هذه التي تتعلق بالنزاعات وعلاقتها بالنساء وضمانة حقوقها او الانتهاكات التي تتعرض لها تتطلب التأكيد بانه يجب ان تكون هناك جهود تدخل في نطاق بأنه: يسمح للمرأة ان تساهم في عمليات حل النزاعات من مراحلها الاولى، وان تكون جزءا رئيسا من العملية التفاوضية للحل، لأن القرارات التي تتخذ في تلك الفترة تؤثر بشكل مباشر على حياة النساء مما يتطلب الوقوف بحزم في مسألة اشراك النساء في عمليات حل النزاعات و مساهمتها في رسم السياسات المستقبلية ايضا لمرحلة ما بعد النزاع وصناعة السلام .

يقول (جان الياسون – الرئيس الاسبق للجمعية العامة للامم المتحدة ووزير الخارجية السويدي السابق) بأنه " لطالما تصدرت النساء في مناطق النزاع مبادرات المجتمع المدني المتعلقة بالسلام والمصالحة، ولقد تم الاقرار بهذا لأول مرة على اعلى مستوى سياسي ، ومع ذلك فبعد عشر سنوات كاملة لاتزال اراء الرجال على نحو غالب هي التي تؤثر في وضع جدول الاعمال وصنع القرار في مفاوضات السلام " ان هذا التأكيد من قبيل هكذا شخصية جاء بعد مضي عشر سنوات على اتخاذ مجلس الامن الدولي القرار (1325) الخاص بالنساء والسلام والامن، وهو ما تثبته الكثير من الوقائع والتجارب على مستوى دول المنطقة عموما (العراق – افغانستان – لبنان – سوريا – ليبيا – ايران) ..... وبالنسبة للشأن العراقي خاصة ينطبق هذا الامر ايضا، فوجود النساء في لجان التفاوض والمصالحة وبناء السلام يكاد يكون معدوما او غير ذي تأثير، وهو ما يترك جملة تساؤلات قد لانستطيع الاجابة عنها كلها، ولا نستطيع الوقوف على جميع المؤشرات والاسباب بنفس المستوى في هذه المقالة .

ان اعتماد مجلس الامن عام 2000 القرار 1325 عن (النساء والسلم والامن) جاء وفق الجهود الدولية الخاصة للاشارة او ايلاء

الاهتمام الى دور النساء في منع وحل النزاعات، ودورهن في محادثات السلام، وعمليات حفظ وبناء السلام ورسم السياسات المستقبلية للمجتمعات او المشاركة في عمليات التخطيط لاقامة مشاريع معالجة اثار النزاعات.

ان هذا القرار يؤكد بلاشك ضرورة مشاركة النساء بنفس مستوى مشاركة الرجل في جهود حفظ الامن او اقامة ودعم مساهمات ومبادرات حفظ السلام، لأن قرار الامم المتحدة يدعو وبوضوح الى زيادة مشاركة النساء في هذه المبادرات، و التأكيد على عملية المساواة ودمج جهود النساء مع الجهود الدولية والوطنية الخاصة بحفظ الامن وبناء السلام . ولانه هناك الان جهود للمصالحة وبناء السلام في البلدان التي اشرنا اليها قبل قليل، ولأنه هناك غياب او ضعف لتمثيل النساء في هذه الجهود، يؤكد المجتمع الدولي ضرورة ان يكون حضور وتمثيل النساء فاعلا وواضحا، بما يحقق مشاركة واسعة لها في البلدان التي تشهد النزاعات، اي ان يكون لهن دور فاعل في عمليات حل النزاع، كما يجب ان يكون دورهن مؤثر وفاعل في محاثات السلام بشكل رسمي وغير رسمي .

يؤشر العديد من المختصين الى اهمية دور النساء في عمليات السلام وحل النزاعات او المصالحة الوطنية وهو ما يعني ان تنعكس تلك التوجهات الدولية على المبادرات المحلية من خلال اشارك المنظمات والاتحادت النسوية في تلك العمليات، كما يتطلب استشارة واشارك المنظمات غير الحكومية النوسية في هذه الجهود ايضا، لان ذلك سيكون عاملا لتواصل الاطراف المعنية بقضايا المرأة مع بعضها في تلك الجهود، وما يؤدي الى الاهتمام بمتطلبات واحتياجات النساء في المجتمع بشكل افضل مما لو لم تكون موجودة.. ان تحديد الجهود التي يتطلب ان يكون للنساء دور فيها فيما يتعلق بحل النزاعات،

www.tpp.org

جاءت بعد ان اسفرت النزاعات عن تراجع التشريعات التي تخص حقوق المرأة في تلك المجتمعات وهو ما تطلب من المجتمع الدولي لأعلان حزمة مبادرات، تخص تفعيل دور النساء في المشاركة السياسية وهو اسفر عن تحديد نظام الكوتا كمرحلة اولى لتفعيل وتوسيع مشاركة النساء في العملية السياسية و المجالس المحلية، ان هذا التوسع هو ما ادى الى زيادة نسبة النساء في تلك المجالس و تفعيل دورها و اقترابها وتواصلها مع مصادر القرار بشكل افضل .

ان هذه الافكار تصبح اكثر تأثيرا في المجتمعات التي تشرع القوانين التي تدفع بالنساء لكي يمارسن دورهن في مراحل حل النزاعات المختلفة، كما انها تكون دافعا لهن، للمطالبة بتعديل القوانين وتفعيلها بغية ان يكون حضورهن ملحوظا وموازيا لحضور الرجال في عمليات بناء السلام، حتى وان تم تحديد النسب في العمليات كما هو الحال بالعملية السياسية (نظام الكوتا الانتخابي) .

ان اهتمام الدولة بتعزيز دور النساء في عمليات مابعد النساء، يتطلب بعض من القرارات التميزية لصالح النساء، عدم التدخل في تلك الجهود بشكل مباشر مع التأكيد على ان تخصص الدولة ميزانية خاصة في مجتمعات مابعد النزاع لتطوير واقع النساء، و مساعدتهن على المساهمة في عمليات الادماج على مستوى المجال المدني، او الرسمي المؤسساتي او المجالس والبرلمان، لان هذه مسؤولية تاريخية على الجهات ذات العلاقة ان تكون مهتمة بها بما بتوافق والمقررات التي اعلنتها الامم المتحدة .

ان النظر الى الجهود الدولية المستمرة منذ عام 1982 والى الان بخصوص النهوض بدور النساء والمجتمعات المحلية وبدعم دولي لتحقيق المساواة في مجتمعات مابعد النزاع يواجه تحديات كثيرة ولذلك تأتي مسألة تفعيل دور النساء لضمانة حقوقها اولا ومن ثم زيادة وتوسيع دورها في مرحلة الاعمار و الاستقرار، وهذا الامر يؤكد

www.tpp.org

عليه النشطاء كما الباحثين من خلال التعاون والتواصل بين نشطاء السلام ونشطاء قضايا المرأة وحقوقهن والاستناد الى القرار الدولي (1325) من خلال التعاون مع الوكالات والمنظمات الدولية لتفعيل دورهن في السياسات العامة وهو ما يساعد على تحررهن من العنف الجنسي وعمليات الاغتصاب او مصادرة الحقوق و قلة تمثيلها في المؤسسات الرسمية ومواقع المسؤولية ، نتيجة التجاهل وعدم تقدير مساهمة المرأة في جميع مجالات الحياة كي تكون تلك النشطات مساهمة في تنمية المجتمع ودفعه للاقرار بالاختلاف واهمية دور المرأة .

ان النظر الى قرار مجلس الأمن 132الذي يشير وفقا لموقع اليونسكو للتربية والثقافة العلوم بأنه "اعترفت الأمم المتحدة في عام 2000 عبر مجلس الأمن ليس فقط بالتأثير الخاص للنزاعات على النساء ولكن أيضا بالحاجة إلى تضمين النساء باعتبارهن صاحبات مصلحة نشطة في مجال درء الصراعات وحلها. واصدر مجلس الامن قراره رقم 1325 بشأن المرأة ، السلام والأمن مشددا على الحاجة إلى :

- مراعاة خصوصية المرأة وإشراكها في عمليات الحفاظ على الأمن وبناء السلام وخصوصا في المناطق المتضررة من النزاع.
- توعية قوات حفظ السلام والشرطة والسلطة القضائية بخصوصية المرأة في الصراع واتخاذ تدابير لضمان حمايتها والالتزام بحقوق الإنسان للنساء والفتيات.
- تأمين الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات في النزاعات.
- دعم دور المرأة في مجالات المراقبين العسكريين والشرطة المدنية والإنسانية ومراقبي حقوق الإنسان.
- تمثيل نساء المجتمعات التي شهدت صراعات مسلحة لإسماع أصواتهن في عملية تسوية الصراعات ولتكن جزءا من جميع مستويات

صنع القرار كشريك على قدم المساواة لمنع الصراعات وحلها وتحقيق السلام المستدام.

لتنفيذ هذا القرار، يتعين على الدول الأعضاء وضع وتنفيذ خطط العمل الوطنية بهذا الشأن. فمن أصل 192 دولة ، لم ينفذ هذا القرار حتى الآن، سوى 21 عضو في الأمم المتحدة. " ...

هذا يؤشر بوضوح الى اهمية ان تفعيل دور النساء في مجتمعات ومرحلة ما بعد النزاع ليست مسألة سياسية فقط بل يتطلب خطط وطنية للنهوض بواقع النساء وتأمين احتياجاتهم وتدابير لضمان حمايتهم و تطوير المجال القضائي للالتزام بحقوق النساء .

قد يتباين هذا الدور من منطقة لاخرى تعرضت للنزاع كما قد يكون مختلفا من مجتمع لاخر او من نزاع لاخر في نفس الوقت، ولكن بالنهاية فان هذا الامر بعدما اصبح مسألة دولية ، اعطى دافعا كبيرا للنساء كي يتحركن بما يعزز دوهن المستقبلي ، وبما يساعدهن على ان يكون لديهن التمثيل المناسب في جميع القطاعات، سواءا تلك التي تتعلق بعمليات حل النزاع او فيما بعد في ادارة شؤون المجتمع لكي يتم تعزيز دورها في صناعة القرار.

ان العلاقة الواضحة والتي باتت تشهد الاهتمام من خلال البحوث والدراسات فيما يتعلق بمساهمة ودور النساء في حل النزاع وبناء السلام يتطلب من النساء انفسهن ايضا ان يدخلن ذلك المجال بشكل واسع، و يساهمن في تطوير قدراتهن حتى لاتكون سببا من اسباب تدفع بالمجتمع لكي يعذر عدم تمثيلهن بعدم وجود نشاطات ومتمكنات وهو ما يعني الاهتمام بالتعليم وتطوير القدرات على نطاق واسع كي يكون هذا الدور اكثر فاعلية واكبر مساهما في خدمة تطوير المجتمع ككل .

www.tpo.org

الدين عاملا لترسيخ السلام

ازدهرت في الاونة الاخيرة الدراسات والبحوث التي تخص بناء السلام لتصل الى اكبر مدى ممكن له، ولتشمل قطاعات واسعة من الفئات المختلفة لكي تبرز او تساعد على تفعيل دورها في عمليات بناء السلام للمجتمعات التي تشهد الحروب والنزاعات وخاصة الدين و رجاله.

ولكون الدين لايزال يلعب دورا كبيرا في حياة الافراد، ويساهم بشكل او بأخر في اعطاء او تحديد انماط من السلوك اصبح من المفيد الاشارة الى دوره في عمليات تغيير السلوك، وترسيخ قيم فكرية وحياتية للافراد وفقا لرسالته التي تدعو الى صلاح البشرية والخير والامان والاستقرار والسلام.

ان هذا المدخل يجعلنا امام التوجه نحو التأثير الذي يلعبه او يؤديه الدين في المرحلة الاخيرة وخاصة السنوات العشر الاخيرة، او لنقل منذ مطلع القرن الحادي والعشرين وفي العديد من دول العالم، هذا التوجه يتطلب ان نقلب الاوراق التي تخص الدين وافاقه المستقبلية، وكيف يتم توجيه رجال الدين والمختصين والاكاديمين والباحثين في مجالاته ونشر دعواته لكي يخصصوا توجه الدين الحقيقي لنشر السلام بين الشعوب.

هذه الافكار قد تكون حاضرة دائما في اذهان رجال الدين، او الذين يقرأون ويحددون تأثير الدين في تغير القناعات وبناء القناعات الجديدة في اذهان الناس وخاصة البسطاء منهم، لكنها قلما تكون مرتبطة بما يمكن ان يساهم به الدين في عملية التهيء للتغيرات

www.itpo.org

وقبول التعددية والافكار المختلفة التي لاتتلائم والنهج الذي يسير عليه في بعض الاحيان، اي ان رجال الدين مستعدين لبذل اكبر الجهود من اجل التهيئة لاقناع الناس بمبادىء دينية ، في كثير من الاحيان بشكل مفرط وبعيدا عن العقلانية مما يؤدي الى حدوث الاختلافات والخلافات، لكن نفس هؤلاء رجال الدين غير مستعدين ولم يبذلوا الجهود في سبيل تقارب وتقريب وجهات النظر وزرع الافكار التي تؤدي الى تحديد وترسيخ القيم المشتركة او تلك التي يمكن تساهم في زيادة تقبل اتباع الاديان لبعضهم البعض، بدلا من زيادة سعة الخلاف فيما بينهما.

ان دراسة ومراقبة مناطق النزاع في الفترة الاخيرة، العراق، لبنان، اسرائيل وفلسطين، افغانستان، نايجيريا وقبلها الشيشان حتى قبل فترة ليست بالطويلة في وسط اوربا (دول البلقان)، سنجد ان الدين لعب دورا كبيرا في تغير مسارات النزاع وساهم رجال الدين والمؤسسات المرتبطة به بشكل او بأخر في زيادة او توسيع رقعة النزاع، كما ساهموا في تخفيفه ايضا، وفق ما أناط اليها من دور. فهذا الامر يتطلب دراسة هذه الوقائع بشكل افضل و تشجيع رجال الدين لكي يساهموا في زرع الافكار التي تؤدي الى تقارب اتباع الديانات بشكل اكبر واوسع، كما يتطلب ان يتم مساعدة المؤسسات الدينية لكي تساهم في نشر الافكار الصلاحية اكثر من تلك الافكار التي تتعلق بجوهر الدين، فالدين حاجة روحية انسانية في أغلب مساراته، كما انه ظاهرة مرتبطة بوجود البشرية، وبعدما تراجعت مستويات الصراعات في سبيل السلطة بأسم الاشخاص، ومن ثم بأسم اصحاب الافكار والرسالات بات الان دور أصحاب المصالح في المساهمة في تعزيز دور الدين ومساعدة المؤسسات الدينية لكي تقوم بفعاليات ونشاطات لاتدخل فقط ضمن حيز اللقاءات، بل يذهب الامر الى ابعد من ذلك بكثير وهو نشر الافكار والطروحات والتفسيرات المشتركة من

www.itpo.org

قبل رجال الدين ودعم وتشجيع تلك الافكار وطبعها باللغات المختلفة وتهيئة العديد من التدريسيين الذين يحملون او يؤمنون بتلك الافكار ومنحهم فرص تطبيق تلك المحاولات في اكثر المناطق حاجة وتقليل فتح المدارس الدينية المنفصلة او الموحدة لاتباع دين واحد، لأن الامر مرتبط هنا بمحورين، تأثير الدين في المناطق التي مستوى العيش فيها متدني وقلة وجود افكار اخرى يمكن ان تساهم في تنمية رؤيته تجاه الاخر المختلف دينيا بالشكل الصحيح حيث يتم استغلاله بالشكل الذي يخدم مصالح طرف على حساب طرف اخر، لأنه لاتوجد منافذ معرفية اخرى امامه يدخل اليها ويستشف منها الافكار،، ويحدث هذا الامر بشكل بارز في المناطق الشعبية والفقيرة التي يتم النفوذ من خلالها لاستغلالهم على غير الهدف المرجو من الدين ورسالته.

ان هذا الدور الذي يتطلب الوقوف عنده ليس بالصعب كثيرا، فلو ارادت الحكومات والدول ومؤسساتها المختلفة جعل هذا الامر واقعا لتحقق الهدف منه بنسبة كبيرة خلال فترة قليلة من الوقت، ولكن للاسف بعدما اصبحت الحكومات نفسها تستغل الدين لتحقيق اهدافها، وتعطيه دورا اكبر منه وتتخلى عن ذلك الدور، يتم استغلال هذا الامر لحساب مصالح شخصية مما يقلل من مساهمة الدين ورجاله ومختصيه في تنمية القيم المشتركة نحو ترسيخ قيم السلام.

من جانب اخر فان تعزيز دور الدين في نشر السلام والافكار المتعلقة به هو من صلب رسالته، فلو تم العمل بهذا الامر بالشكل الصحيح ووفق الدراسات والمحاولات بشكل مقارن و متزن فأن دور الدين سيكون اكثر تأثيرا في تقريب المختلفين، بدلا من تشجيعهم على زيادة الاختلاف، وهذا الامر لن يكون سهلا في البداية بالتأكيد لكنه سيكون اكثر فائدة عندما تساهم الحكومة ومؤسساتها، والمؤسسات

www.tpb.org

الرديفة (المجتمع المدني و المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية) بوضع السياسات اللازمة لتفعيل هذا الامر و زيادة الاهتمام به .

ان الرؤية او الفكرة التي يقولها رجل الدين في المناطق التي تشهد فقدان الثقة بالحكومة والاحزاب السياسية والمؤسسات التي ينتشر فيها الفساد تلقى صدى كبيرا اكثر من تلك التي يطلقها رجل ينعم بخيرات الحكومة وتسبب في فقدان العشرات لفرص العمل وتراجع او فقدان العدالة الاجتماعية، وهذا يعني التوجه نحو الدين ورؤيته بشكل اكبر وتقبل التصور الذي يتم الترويج له بشكل اسرع، وهذا يتطلب الوقوف عند بعض المحاولات التي تساهم في تعزيز دور الدين في نشر قيم التنوع والتعددية وقبول الاخر المختلف واهمية فصل دوره عن دور المؤسسات التي تساهم في محاربة الفساد والسياسة ووضع القوانين والتشريعات التي تتم وفق القيم المدنية. اذ لابد من ان تكون هناك جهود وخطط حتى على الامد البعيد في رسم السياسات والتشريعات بعيدا عن التأثيرات الدينية، لزيادة هيبة الدين وتأثيره الروحاني والنفسي وتنمية تلك الروحية لتحقيق ذلك الهدف منه ، ألا وهو العلاقة بين الانسان وما يؤمن به، و تنمية دوره كمؤسسة رقابية يساهم في الرقابة على مؤسسات الحكومية ويقدم المشورة ولكن ليس شرطا ان تتم كل التشريعات والقرارات وفقا لأهواء رجال الدين، لانه حينذاك يتم استغلال وتوظيف الدين بعيدا عن خصوصيته وتأثيره واهميته في حياة الافراد.

ان تعزيز دور الدين في بناء السلام وخاصة في المناطق التي تشهد النزاعات او خرجت من الحروب او كانت الخلافات الدينية سببا في النزاعات والصراعات والحروب، يفترض ان يتم دراسته ومنحه الدور الملائم وفقا للافكار التي يقومون بها من اجل تقريب وجهات النظر وترسيخ القيم المشتركة وتنمية الافكار الانسانية بعيدا عن التعصب قريبا من تقبل الاخر المختلف،،، ما سيؤدي بالتأكيد الى مزيد

من الفعالية والتفاعل الايجابي بين اتباع الاديان المختلفة للنظر الى القضايا الخلافية بعين ورؤية مشتركة وبناء الثقة المتبادلة لسد الطريق امام الذين يريدون استغلال الدين بالشكل غير المتصور منه، وحينذاك سيكون مساهمة الدين ورجال الدين كعامل لترسيخ وتعزيز السلام بشكل اكبر وأكثر تأثيرا.

www.tfpb.org

www.tfpb.org

ضمانة حقوق الاقليات
ضمانة لسلام مستقر

يكثر الحديث في الوقت الراهن عن ضمانة حقوق الاقليات في البلدان التي تتسم بالتعددية (الدينية –القومية – الاثنية) و تأثيرها في ضمانة سلام مستقر للمجتمعات وفاعليتها على صناعة القرار واهميتها في بناء مجتمع يسوده السلم الاهلي وتنمية مستدامة وتطبيق وسيادة للقانون، خاصة تلك المجتمعات الخارجة من النزاعات الداخلية او الصراعات والحروب التي على الغالب الاقليات هي احد اسبابها.

ان هذا الموضوع بما يأخذه من تشعبات وتوسع حسب شكل ونظام الدول التي تتواجد فيها الاقليات ، يشير بوضوح الى تأثرها بالسياسات العامة كما تتأثر بالتشريعات، تأثرها برؤية المجتمع الاكبر للاقلية كما تأثرها بالاطار العام لادارة الحكم، وهو ما يترك اثرا على رؤية الاقلية للاخر الاكبر ويستشف منها التصورات في كيفية التعامل معها وتكون سببها في تقوقعها و نمطيتها في التعامل مع الاخر والتعاطي معه.

واذا عرفنا ان موضوع ضمانة حقوق الاقليات في البلدان ذات التعددية اصبح جزءا مهما من مسار الحركة الديمقراطية وترسيخها؛ كون ان الديمقراطية للاغلبية لم تعد عنوانا لشكل الحكم الذي يأتي من صعود الاغلبية لسدة الحكم، بل مدى ضمانتها لحقوق جميع افراد

المجتمع هو الاساس لحكم ديمقراطي والاستقرار الدائم للمجتمعات ومجتمع يسوده السلام. يبعد هذا الامر هاجس الخوف لدى الاقليات من تولي جماعة الاغلبية الحكم، لأن مراقبة المجتمع الدولي لضمانة حقوق الاقلية باتت تأخذ حيزا كبيرا ومهما من الاهتمام وخاصة في القضايا التي تخص انتهاكات حقوق الاقليات او وفقا للتغيرات التي تشهدها البلدان التي تضم بين مكوناتها اقليات مختلفة، وحركة التغير التي طالت المنطقة اسفرت عن الكثير من التساؤلات بعضها مرة عن هذا الواقع وتلك الضمانة التي ينتظرها الاقليات.

الرؤية التي يضطلع بها المهتمين بشؤون الاقليات تفسر بأنهم موضع اهتمام دائم ومتابعة لشؤونهم واحوالهم، او كما يقول الباحث عبد المجيد سلو في مقال له بعنوان (حماية حقوق الاقليات الدينية العراقية في التشريعات الوطنية والدولية) بأنه :

من المعروف انه لا يوجد اي مجتمع او دولة تقوم على المساواة الكاملة المطبقة عمليا، لكن الفوارق يجب ان لا تصل الى درجة الصراع العدائي الا حين تحاول الدولة ان تجعل منها سياسة خارجية رسمية ومعلنة او يمكن ملاحظتها او رصدها، لان كل دولة بالذات في الوطن العربي و الدول النامية، هي دولة نخبة ... غالبا ما توظف لصالحها تفوقا اثنيا او اقليا او دينيا، في هذه الحالة لابد من اليات استبعاد او تقريب وظيفي من اجل استمرارية واستقرار الدولة.

بما معناه ان استقرار الدولة مرتبط بضمانتها لحقوق الاقليات ولايجب ان توظف مسألة الاثنية او الدين لصالحها – الدولة – لأنه موضوع مرتبط بالسياسة الخارجية اي كما اسلفنا تحت انظار المجتمع الدولي.

ليس هذا الامر وحده ؛ حتى مسألة مشاركة الاقليات في صناعة القرار والسلطة و التنمية و الاستفادة منها اصبحت تؤخذ في الحسبان في بناء الشكل الجديد للدول، وخاصة تلك التي تخرج من نفق الدكتاتورية و نظام السلطة الوراثية.

لنعرج الى الجانب الثاني من ضمانة الحقوق ألا وهي مستوى المشاركة للاقلية في ما يلي : صناعة القرار السياسي، التشريع، الادارة المحلية للمناطق ذات الغالبية للاقلية. معلوم ان الدول التي توجد فيها اقليات تتبع الكثير من السبل من اجل ضمانة هذا الحق لها، ويتم هذا الامر اما مباشرة من قبل ممثلي الاقلية الرسميين (المرجعيات او المؤسسات الخاصة بهم) او من خلال نشطاء ومهتمين ومختصين في مجال القانون والسياسية لكي يكونوا موجودين في مراجع السلطة او مؤسسات القرار، لكن كثيرا ما يكون وجودهم شكليا بسبب عدم تطور سياسات الحكم الى التعاطي مع التعددية وفق منظور مهني معتدل يراعي حقوق الجميع كما للجميع من حقوق وليس مراعاة تلك الحقوق وفق ما تنظر اليه الاغلبية.

فالنظر الى جانب السياسة والمشاركة فيها تظهر لنا جملة امور، تتمثل في ان ما يتم اتباعه من انظمة في مجال الانتخابات ، تقاسم المناصب ، الكوتا او التمثيل المباشر وما شابه، اصبحت متعارف عليها كثيرا، وفي بعض الاحيان وجودها ليس اكثر من شكلي على الورق. ولكل واحدة من هذه مساوئها ومحاسنها، و لكن الامر المهم الذي يسد الباب امام المشاكل والتنافر من قبل الاقليات تجاه الدولة ومؤسساتها هو التمثيل العادل الذي يلبي رغابتهم ويكون ممثلا حقيقيا لهم وليس شكليا تابعا لحزب او مؤسسة او شخصية ينفذ اجنداتها مما يجعل الاقلية في مواجهة السلطة او الجهة التي يمثلها

www.tpp.org

وتضيع الكثير من الحقوق في هذا المضمار وتصبح الاقلية مهددة بالنسيان والاهمال .

لكن الامر يختلف بالنسبة للتشريع فهي مشاركة شكلية على الدوام وذلك بسبب طبيعة الانظمة التي تسود الدول التي تعتمد على الشريعة مثلا في تشريع الدساتير والقوانين، فهي تنظر الى حقوق الاقليات وفق منظورها، وفق مصدر السلطات (الشريعة) وليس وفق ما تريد ان ينظر اليها الاقلية او حتى لنقل بشكل اعتيادي بين الطرفين. رغم ان المؤسسات الدولية قد أكدت بصراحة على هذا الحق.

واذا كان لابد من الاهتمام بالاقليات ومناطق تواجدهم، يكون من السهل العمل بما يتوافق مع تطلعاتهم غي ضمانة الحقوق الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية دون تميز ايضا ، فتوفير الامن و المؤسسات التي تراعي الحقوق الثقافية هي الضمانة الاكيدة لكي يشعر الاقليات بالامان و الاستقرار ، مما يساعدها على مزيد من التعاون مع المجتمعات الاخرى.

فضمانة الحقوق الثقافية و الاقتصادية للاقليات هو امر مهم ، يتوجب النظر اليه بجانب مختلف في ان تتم مراعاة التمثيل النسبي في المشاريع واقامة الفعاليات التي تساعد الاقليات كي يحافظوا على مورثهم الاصيل بأعتباره جزء من التراث، وهو ما تهتم به المؤسسات الدولية بأعتبارها اسس وركائز للحفاظ على هوية الاقلية في المجتمعات التي تشهد توسعا كبيرا او تراجع نسب الاقليات السكانية بسبب الهجرة والتغير الديموغرافي، اي ان ضمانة هذه الحقوق هي دعامة لسلام مجتمعي مستقر، وهو ما تعمل من اجله العديد من المؤسسات الدولية.

www.tpp.org

وهنا يكون دور ضمانة الحقوق كشعوب او كأقيلة مستندا الى حقوق الاقليات الدينية وفق المواثيق الدولية اعلان الامم المتحدة مثلا. بشأن حقوق الاشخاص المنتمين الى اقليات قومية او اثنية او الى اقليات دينية ولغوية الصادر عام 1992 اذ تشير بأن " حقوق الاشخاص الذين ينتمون الى اقليات حقوق فردية، وان كان لايمكن التمتع بها في معظم الحالات الى في اطار جماعي ".

هذا البند يشر بوضوح الى ضمانة الحقوق مع توفر الشروط ، رغم ان الاعلان لايشير الى هذه الحقوق بصراحة ووضوح لأن هذا الاعلان يركز على حقوق الشعوب الاصليلة اكثر. وهذا يبين اهمية ان يتم العمل من اجل ضمانة الحقوق قبل ان تصبح شأن خارجيا من جهة وكذلك مسألة سد الباب بوجه اي تدخل او حل المشكلة بأقل التكاليف من جهة ثانية، ثم ما المشكلة في ان يتم ضمانة تلك الحقوق وفق ماتريده الاقليات قليلا مع ما يريده الاغلبية، لأنه في هذه الحالة لن يكون هناك اية مخاطر على السلطة وشكل نظام الحكم في حال العكس، وكذلك لن تكون الاقلية خطرا على قوة النظام كلما كان ضامنا لحقوق جميع الافراد.

وبما ان قراءة وضع الاقليات في بلد مثل العراق او اية بلدان اخرى في الشرق الاوسط التي توجد فيها مجموعة من الاقليات الدينية والاثنية تبين انها لاتزال بحاجة الى الكثير من العمل وفقا لما يلي :

اولا – من اجل ان يقبل مجتمع الاغلبية وجود الاقليات وهي تتمتع بحقوق اضافية .

ثانيا – ان يقبل الاغلبية بان تتنازل عن بعض الحقوق في سبيل مشاركة الاقليات في صياغة التشريعات بعيدا عن أية تأثيرات تمس حقوق الاقليات او تقلل من مساهمة الاغلبية.

ثالثا – كي يحدث التوازن في مجال التطبيق والممارسة بما يخص وجود الاقلية كجزء من المجتمع ككل وليس النظر اليه او التعامل معه كجزء مختلف.

رابعا – تعامل الاقلية مع تلك الحقوق ليس كشكل من الافضلية بقدر معرفة ان الاغلبية ايضا تنظر الى الموضوع من زاوية مختلفة.

خامسا – التحوط من عدم استخدام او فسح المجال لقضايا معلقة ان تفشل تلك الجهود. اي تأجيل النظر في حقوق الاقليات و الالتفات عليها والتهرب من تطبيقخا وضمانتها.

ينظر المهتمين بحقوق الاقليات الى موضوع المشاركة في الادارة من خلال وضع شخصية تمثل الاقلية في منصب رفيع بما يشبة مراضاة مفتعلة، او ذر الرماد في العيون، لأنه في الواقع ليس هناك اي تطبيق عملي للممارسة ونيل تلك الحقوق، فالانظمة تريد ان تبين نفسها انها ضامنة لتلك الحقوق وفق رؤيتها، بينما على ارض الواقع لايتعامل موظف بسيط بعدالة من المختلف دينيا او اثنيا او مذهبيا او قوميا.

معالجة هذا الخلل هو الامر المهم وهو ما يتطلب تدريب وتعود ممثلي السلطات في التعامل مع التعددية والتنوع المجتمعي – وجود مختلف الاقليات – كشكل منضوي مع الكل دون تميز او

الاشارة الى تميز في التعامل، وهو ما يتطلب ان تعرف السلطات قبل غيرها تلك الحقوق وكيفية تطبيقها على ارض الواقع وليس الادعاء بها فقط على مايكروفونات الاعلام والجلسات والاجتماعات الرسمية .

القضية كا تبين ليست سهلة لان السلطات تحس بضمانتها لتلك الحقوق تفقد شيئا من هيبتها – القديمة – او ان ذلك يتعارض مع مبادئها الدينية مثلا، في وقت انها علامة فارقة لديمقراطيتها وفق النظرة الحديثة للدولة وشكل نظام الحكم.

ان مراعاة واعطاء الحقوق في المساهمة في التشريعات من قبل الاقليات لايضر الدولة ومؤسساتها بقدر من انها تزيدها قوة واستقرارا، واعطائها الافضلية في الادارة والتمثيل في المؤسسات الرسمية سيسد الباب امام الذين يريدون التقليل من قوة وهيبة الدولة من خلال حقوق الاقليات، وفي نفس الوقت هي مساهمة ودعم لمزيد من الاستقرار للبلد مما يعني مزيد من السلم الاهلي، خاصة عندما يكون القانون الذي يتم تطبيقه يراعي كل النقاط اعلاه ويوفر الفرصة للمطالبة بضمانة تلك الحقوق وفق الطرق القانونية بما تم صياغته في التشريعات التي لابد لها ان تخرج من نمطها التقليدي في الاعتماد فقط على مصادر محددة بالتركيز على العديد من المصادر، وتأكيدها على وجود مواد قانونية وفق المقررات الدولية لحقوق الاقليات التي اصبحت اكثر من مهمة من اجل تحقيق الديمقراطية الحقيقية كممارسة عملية وليس الديمقراطية من منظور واحد يراعي بعض الحقوق للاخرين فيها وفق رؤية الاغلبية وبشكل نظري اكثرر مما هو على ارض الواقع.

اذا لابد من العمل بما يحقق ضمانة حقوق الاقليات من اجل سلام مستقر ، ومجتمع يسوده العدالة الاجتماعية وفقا لمساهمة كل

فرد في انجاح التشريع والتطبيق والادارة وتطبيقاتها بما يخدم الجميع، وهو ما يعني استقرار مبني على ضمانة الحقوق وممارستها وتطبيقها فعليا من جميع الاطراف، اي ان المسؤولية مسؤولية مشتركة وليس من قبل طرف واحد ولكن ضمانة تلك الحقوق مسؤولية الاغلبية ومن ثم تطويرها وترسيخها – تلك الحقوق - مسؤولية الجميع.

www.tfpb.org

عندما تكون بيانات السياسيين عامل تفرقة

اثارت بعض الاوساط السياسية مؤخرا في بيانات لها موقف لاتخدم العملية السياسية في العراق ، كما لاتخدم تلك الاطراف في طروحاتها المستقبلية، لانها تشجع على الانتقاص من هذا الطرف وذاك وتغير المسميات حسب مفهومها، كما تتدعى الحرص على مصالح المواطنين في وقت تحرض على العنف ورفع شدة الصراع بدلا من بحث سبل تشجع على الحوار.

البيانات التي لاتخدم حتى الاطراف التي تصدرها، هي الوقود الذي يزيد النار قوة ، وهي التي تشجع على الفرقة والبغضاء، وللاسف تركض العديد من وسائل الاعلام لنشرها وبثها والتعليق عليها كأنها صادرة من مؤسسات مرموقة او شخصيات تغير محركات الصراعات كما تريد.

اللعب بالنار من خلال البيانات الصحفية و التصريحات النارية التي تلجأ اليها بعض الاطراف السياسية في العراق التي لاتمتلك شيئا يذكر من الجماهيرية سوى اسمها و مكتب و ورق عليها شعار يغازل البعثيين، باتت مهنة يسترزق منها البعض كما يبدو، لأنهم انفسهم يصدرون بعد البيانات مثلا تصريحات تنافي ما دعوا اليه، او ينكرون انهم اصدروا تلك التصريحات او أيدوا ذلك البيان او تلك المواقف.

لابد للعاملين في الوسط السياسي او الذين تحركهم الشخصيات السياسية ان يعرفوا انهم يرتكبون خطأ كبيرا وفادحا بحق الشعب العراقي في تحريضهم على العنف، والتأكيد في مواقفهم على العودة

الى المربع الاول كأن السنوات الثماني التي مضت لم يحدث اي تغير ايجابي او كأن المواقف لاتزال عنيدة من طرف تجاه اخر، ولذلك فان التصريحات التي يطلقونها هي بمثابة صب الزيت على الرماد الذي بدأ يتلاشى، لكنهم يريدون اشعاله ثانية، يريدون استمرار اعمال العنف، و عودة القتل على الهوية و رفع صورة النزاع من صراع سياسي الى صراع مناطقي او قومي ومذهبي ايضا.

هؤلاء اللاعبين الصغار لايعرفون ان الذين يحركونهم سيكون اول من يتخلوا عنهم هو هم، لأنهم بيادق تستخدم في النزال و سيرمى بهم في المزابل بعد ان تحقق الاطراف التي تصدر البيانات النارية اهدافها، بل سيتبرأون منهم ويقولون (لا نعرفهم ، كانوا يعملون وفق توجهاتهم ولا علم لنا بهم.(

الواقع العراقي لم يعد يحتمل هؤلاء، وعلى وسائل الاعلام ان تكون حذرة في الترويج للبيانات والتصريحات التي تصدرها هذه الاطراف والشخصيات، ولابد للمواطن العراقي ان يميز بين من يريد الخير لشعبة ومن يريد ان يشغل الشعب بالصراعات والنزاعات، هذه هي الفرصة المهمة لكل العاملين في الوسط المدني في الاشارة الى هؤلاء بقوة، وفضح ممارساتهم، وابداء الاراء بما يطلقونه من تصريحات و بيانات و شرحها للجمهور و شرح اهمية لو تصرف هؤلاء على العكس، لو تصرفوا كدعاة سلام، واصدروا بيانات تدعو للحوار بدل من الاقصاء، لو اصدروا بيانات تدعو لتوفير الخدامات بدل التأكيد على صراعات سياسية، الخاسر الوحيد هو المواطن المسكين.

لنشجع على ان يغير هؤلاء مواقفهم تلك وبدلا من اطلاق البيانات التي تشجع وتدعو للعنف ان يصدروا بيانات تدعو للتسامح

و الوئام، بيانات يشيرون فيها الى مكامن الخلل واقتراح البدائل الممكنة، تصريحات تؤكد على المشتركات بدلا من التي تشير الى رفض الاخر و الغاءه.

هذا ما نحتاجه الان وهذا ما يحتاجه الشعب العراقي من زاخو وصولا البصرة و خانقين ومندلي مرورا ببغداد التي تئن من قلة الكهرباء و الفلوجة، فالوقت يداهمنا وعربة التغير مستمرة بالجريان فلنكن اهلا لهذا التغيير نبني المجتمع بدلا من الركض وراء السياسيين والتصريحات التي تشجع على الفرقة، ولو لم يصدر (....) بيانا في كركوك حول واقع المدنية وما حمله من افكار متناقضة، لما جائتنا الفكرة هذه لكتابة هذه الكلمات، لنغير الدعوات هكذا و ندعو لبيانات تشجع على الحوار وفهم بعضنا البعض على افضل وجه، ثم لنتخاصم على المصالح الايجابية و ننهي خصوماتنا بأيجابية ايضا.

*هذا المقال نشر تحت عنوان ((بيانات لاتخدم حتى اصحابها)) جاء بعد اشتداد ازمة سياسية في العراق وظهور الكثير من التصريحات والبيانات من قبل السياسيين واعضاء مجلس النواب منتصف عام 2013 ، بشكل أثرت على توجهات النسيج الاجتماعي بشكل سلبي كثيرا.

www.tfpb.org

بناء السلام هو بناء العقول

عند الحديث عن بناء السلام يتوارد الى ذهننا بان الكلمة بسيطة، وتعني الطمأنينة والامن والاستقرار، ونفكر وفق منطق بسيط ايضا وضيق الافق في احيانا اخرى، لأننا لم نتدرب حول كيفية بناء الاسس السليمة لترسيخ السلام في مجتمعاتنا، التي عانت منذ سنين طويلة من عدم وجود نشر لهذه المفاهيم والافكار وعانت ما عانته نتيجة الحروب والصراعات.

بناء السلام التي اصبحت ملازمة للمجتمعات التي شهدت النزاعات والحروب والصراعات، وعلى عدة مستويات ينظر اليها البعض بأنها مصطلحات لاتتلائم والواقع الحالي، والبعض الاخر يراها مفردة موجودة في كل النصوص والاحاديث الدينية لكل الاديان التي تدعو اليها بأفضل السبل. فالاديان المختلفة التي تعد واحدة من واجهات المنطقة، واوجهها الناصعة، يتم تسخيرها للكثير من الاعمال، وهو ما يتطلب العمل في سبيل استخدامها لنشر السلام والعمل على تحقيقه، لأنها الصبغة التي تشترك بها جميع اديان المنطقة رغم اختلاف مسمياتها وهوياتها. اي ان توظيف الدين بشكله الصحيح لتربية العقول و تنمية افاقه العقلية حول السلام لم تستثمر بعد بالشكل الصحيح، اي العقل في شيء يتأثر يجب ان يتم استخدامه لبناء السلام .

الجانب الاهم فيما يتعلق ببناء العقول لكي تكون مستعدة لتقبل افكار عن السلام والاستقرار تتركز في العمل ضمن المقررات

الدولية لبناء السلام ويتطلب بذل الجهود على عدة مستويات، ويتطلب التفكير في كيفية تغيير العقول، والافكار وتطبيق ما تعنيه هذه المفردة على ارض الواقع.

فالاسس التي يتم تبني نشر المفاهيم والافكار التي تساهم في ترسيخ السلام، يتطلب العمل اولا : - في كيفية نشر وترسيخ السلم الاهلي، النابعة من نبذ العنف واللجوء الى الحوار في حل المشكلات، وثانيا :- تبني مفهوم الاستماع وقبول الاخر المختلف، بالطريقة التي يمكننا العمل على ضوئها في تحقيق السلام ضمن مراحله المختلفة في مناطق شهدت نزاعات، وتباينات سياسية ومقاطعات و رفض للعمل مع الاخر.

العمل في هذا الاساس لابد ان يكون منهج المساهمين في نشر ثقافة السلام من خلال المساهمة في فتح الافاق امام كل اللذين يريدون نشر السلام، ونشر الاسهامات والكتابات التي تشجع على الحوار، وتتبنى العقلانية في التعامل مع القضايا المختلفة، واهمية والعمل بما يساهم في مد جسور المصالحة وثقافة الحوار، ونشر الافكار التي تشجع على التسامح وقبول الاخر مع نشر ثقافة التعددية والتنوع.

ووفق هذه المقومات لابد للمقررات الدولية الخاصة ببناء السلام ان تكون المرجع، ومبادىء التسامح الدولي المفاتيح في الدعوة للكتاب للاستفادة منها كي تصبح مرجعا لكتابة مقالات خاصة عن المصالحة وبناء السلام، التي تفتقر اليها المكتبة الالكترونية في العراق، والتي تتطلب العمل بكل جهد لكي تتحقق المقولة التي تشير بان بناء السلام يبدأ من بناء العقول وتطوير الافكار وجعلها مستعدة ومتاحة لتلقي الفكرة الحديثة والمنطق الجديد في التعامل والعلاقة بين المكونات المختلفة، التي تعد واجهة بداية العمل على حل النزاعات، ومنها يبدأ العمل للمصالحة لأقرار السلام وتحقيقه ثم ترسيخه على

المدى الطويل، نابعين في عملنا من ان الحوار هو واحدة من اسس العمل على تعزيز السلام وبه يتم التفاهم والوصول الى التصالح وعلى ضوءه يكون العيش مع بعضنا البعض بسلام وطمأنينة، هذا الامر بالتأكيد يبدأ بتنمية و تطوير العقول لكي تستعد لتقبل المفاهيم الخاصة بالسلام قولا وعقلا وفعلا، وتكون اساسا لتربية جيل يقبل بالاخر مختلفا، والمستقبل الذي من خلال هذه المفاهيم والعمل بها يكون مشرقا، ومتطورا.

www.tfpb.org

www.tfpb.org

وسائل الاعلام ونشر ثقافة السلام

تشهد المجتمعات التي تخرج من النزاعات وتصبح في مراحل انتقالية طويلة كما هو الحال في العراق واقليم كوردستان، تشهد الكثير من التأرجح وظهور اتجاهات فكرية وسياسية لاتراعي الوضع الذي عليه، فتظهر رؤى مختلفة، ويبتعد الفرد عن المؤسسات، و تكون هناك اتجاهات فكرية مناهضة لتوجه المؤسسات، وتفعل وسائل الاعلام تأثيرها بالشكل السلبي لانها تستخدم هذه الرؤى والافكار والتوجهات بأعتبارها توجهات الاكثرية.

هذه الرؤية هي رؤية خاصة بتحليل ومراقبة المجتمعات الخارجة من النزاعات لتحديد تأثير وسائل الاعلام عليها، اذ تبين ان هذه الرؤى اكثر حضورا في وسائل الاعلام، وهذه الافكار اكثر انتشارا في الصحف والتقارير والمقابلات والبرامج الاذاعية والتلفزيونية، ويرجع السبب الرئيسي في هذا الامر الى جملة امور مهمة ابرزها انها :

اولا :- اي تلك البرامج يتم اعدادها وفق اهواء ضيقة وذات اتجاه ،،، اي انه يتم وضع المحاور والاسئلة لها من منطلق ذهني فكري واحد، وتصب في مجملها للخروج او الوصول الى فكرة او مجموعة قليلة من الافكار.

ثانيا :- يتم اعداد التقارير بالشكل الذي يجعلها تطرح رؤى وافكار محددة دون غيرها.

ثالثا :- يتم اختيار المواضيع والاهتمام بها بعيدا عن رغبات ومتطلبات الجهور الواسع.

رابعا :- الصحفيون في هذه الحالات للاسف في اغلب الاحيان يختارون مواضيع مقابلاتهم و تقاريرهم، على ضوء اهواء شخصية وليس على اهواء ورغبات الجهور الواسع، و يطرحون المواضيع كأنهم يطرحونها لأنفسهم وليس للجمهور الواسع، وأن سئلت الصحفي نفسه الى اي حد تم الاخذ في نظر الاعتبار اتجاهات الجمهور والافكار التي يتطلعون اليها ؟،،، لن يستطيع الاجابة طبعا،،، وخلال ثمان سنوات من ممارسة التدريب الاعلامي لاحظت شخصيا هذا الامر بشكل واسع لدى الكثير من الصحفيين من مختلف الانتماءات.

في حالات النزاعات، بأشكالها المتعددة ،، السياسية والعسكرية والصراعات بين الاحزاب و المكونات والطوائف والاديان والمذاهب، تصبح الية وطريقة عمل وسائل الاعلام اكثر صعوبة، ويتضاعف دورها في ضرورة ان تعمل وفق اسس مهنية عالية ودقيقة، لان اعداء اليوم ومتنافسي الامس وطرفي الصراع بالامس واليوم يصبحون اصدقاء وفي تحالفات جديدة معا، يجلسون على طاولة المفاوضات يتبادلون الافكار والحلول . عليه لابد ان يكون الصحفي في الحالة الاولى وقبلها وفي الحالة الثانية وبعدها اكثر قربا من افكار ونتاجات هذه الاطراف، من افعال ومن اعمالها، وما تخلفه من فائدة للمجتمع... عليه ان يبقى على اكثر تقدير من مسافة واحدة، من الجميع في حال عرض المواقف والاراء للطرفين.

ان عمل وسائل الاعلام في فترة النزاعات وبعدها مهم وحساس جدا، و كثيرا ما تكون هي السبب في توسع النزاع وتشعب اطرافه عندما تقوم بنقل الحقائق بصور مشوهة. وبهذا الخصوص يشر تقرير دولي ان : عمل الاعلام في الفترة التي تسبق النزاع، يكون في الكثير من الاحيان واحدا من العوامل التي تساعد على توسع النزاع، تشعبه، اختفاء الاسباب الموجبة له، وعدم تزويد المتلقي بالحقائق الضرورية

www.tnp.org

عنه، وهذا ما يعني انها بشكل او بأخر مسؤولة عن استمرار النزاع، وخاصة الطائفية منه .

هذا الامر هو الذي يدعو الصحفيين للعمل وفق اسس مهنية حذرة حتى وان كان عاملا لدى مؤسسة حزبية، او مؤسسة اعلامية تابعة لاحد اطراف النزاع، فأن الامر المهم هو التأكيد ان فهم الصحفي لواقعه والتأثيرات التي تحيط به او الطريقة التي يفهم المجتمع للاحداث يجب ان تكون متوازيه لواقع البلاد وتطلعات المواطنين والمصلحة العامة اولا، فلا يجوز ان يتقاطع عمل الصحفي مع تطلعات الناس وهمومهم وامانيهم المستقبلية في العيش المستقر .

هذه الرؤية لواقع الاعلام في العراق منذ تشعب وتوسع الاعمال الطائفية منذ عام 2005 والى الان تظهر في جميع وسائل الاعلام دون استثناء، وفي وسيلة تظهر بحجم وشكل مختلف، وفي مواد اعلامية دون غيرها في بعض الاحيان اذ ((هناك في كل يوم العديد من الاخبار و التقارير التي تنشر دون مصادر وتحمل الكثير من الاراء بالاستناد الى اشخاص لايحملون اية صفة رسمية او خبرة في المجال الذي يتحدثون حوله، يقدمه المراسلون في تقاريرهم كاشخاص ذوي خبرة .... ما يؤثرون كثيرا على توجهات الرأي العام ويحدثون شرخا في بناء الثقة بين الجمهور والوسيلة الاعلامية.... هل يعقل ان يتم وضع رأي شاب في العشرين من العمر يتحدث عن اسباب الانتحار لايعرف عنها شيئا سوى ان هناك ضحية قد سمع عنها ؟)) هذه هي الرؤية التي تم استنتاجها من نتاجات العشرات من الصحفيين شاركوا معنا في دورات صحفية من مختلف المحافظات العراقية ويعملون في مختلف المؤسسات الاعلامية – المرئية والمسموعة والمقروءة .

في الواقع الذي يشهده العراق واقليم كوردستان يرتبط هذا الامر بشكل خاص بعدم مراعاة الصحفيين بالمسؤولية الاجتماعية

حيث هناك اغتراب كبير بين الصحفيين والمتلقين من مستمعين وقراء ومشاهدين، هذا الاغتراب وتوسع المسافة فيما بينهم يتمثل في الجهل الذي يمارس الصحفيين عمله على اساسه، ويتمثل ذلك بوضوح في قلة الرصيد الثقافي لديهم في معرفة المكونات والطوائف، كما يجهل في الية التعامل معها او في كيفية صياغة اي مادة اعلامية تشترط فيها اولا الالتزام بالاخلاقيات المهنية بما يعزز دور الصحفي في بناء الافاق المستقبلية للبلد بشكل ايجابي ، وبما يعزز دوره في تنمية العلاقة بين المواطن والمؤسسات الحكومية، وتشجيع المواطن على احترام المرجعيات (الدينية والاجتماعية والسياسية) ورموز المجتمع بمختلف مسمياتهم من قادة وثوار ووطنيين.

هذه واحدة من الجوانب المهمة التي تشير الى العلاقة بين الاعلام والنزاع، وتبين حجم المسؤولية الملقاة على عاتق الصحفيين في حالات النزاع في ان يراعوا مصالح المواطنين والمصلحة العامة على الدوام، حتى لايكونوا عناصر تدفع الى توسيع النزاع، بل عناصر مؤثرة تساعد على تخفيف النزاع و تنمية المشتركات وشرح اهمية الوصول الى التفاهمات والحلول بالطرق السلمية ومعرفة ما الذي يجب فعله وعدم فعله في فترات النزاعات، لأن المهمة التي تنتظره في بناء المجتمع وتزويده بالمعرفة مهمة انسانية كبيرة اولا واخيرا وان كان ينتمي لأي مؤسسة كانت ويعمل في وسيلة اعلامية .

www.itpp.org

المبادرات المدنية
سند لسلام مستقر

تفتخر الشعوب والمنظمات الدولية في ايجاد افضل السبل لنشر ثقافة السلام وحل النزاعات والصراعات بما يخدم الناس والمواطنين بشكل كبير وفاعل من اجل بناء مجتمع يسوده السلم الاهلي والاستقرار الدائم ولذلك فأن المبادرات المدنية في الوقت الحالي هي سمة مهمة من سمات الشعوب التي تتخذ من الطرق المدنية كسند لسلام مستقر ودائم للوصول الى هذا الهدف.

هذه المفاهيم تتطلب في الكثير من الاحيان مبادرات وجهود كبيرة، ولها دعم شعبي ومجتمعي، ولن تنجح او لن تكون فاعلة اذا لم تكن نابعة من حاجة المجتمع نفسه،،، في خضم ما ينتشر من مبادرات و نشاطات تخص حل النزاعات وبناء السلام ونشر وترسيخ ثقافة السلام والتسامح في المجتمعات التي لها خصوصيات معينة، او ذات تعددية قومية او دينية او اجتماعية واثنية و سياسية، يرتبط الامر بشكل مباشر بتلك المبادرات التي تترك اثرا فاعلا او تضع الاساس لثقافة مترسخة ومتجذرة تصبح سندا لسلام دائم.

المبادرات المدنية واحدة من الفعاليات التي لها اهمية كبيرة، وذلك من اجل البدء من القاعدة او اشراك الجمهور في الفعاليات التي تخص ثقافة التسامح او قبول الاخر المختلف مثلا، المبادرات المدنية من هذه الشاكلة تنتشر اثارها بسرعة وتترك اثرا ايجابيا لانها قريبة من تطلعات الناس وفيما بينهم، ولكي تكون المبادارت المدنية اكثر

فائدة لابد لها ان تنتشر من قبل الشخصيات، المؤسسات، المراكز الثقافية، المنظمات المحلية، التجمعات الطلابية، وغيرها من المنافذ، لابد ان يلتفت اليها نشطاء السلام لأنها تستهدف اكبر عدد من الناس وتخص مشاكلهم وهمومهم ونابعة من واقعهم.

اقامة مبادرة مدنية مشتركة حول التبرع بالدم لمرضى الثلاسيميا ذات فائدة وبعد انساني كبير، وعندما تشترك جميع المكونات فيها ستساهم في زيادة الروابط فيما بين افراد المجتمع مما يعني قربهم من بعضهم البعض واشتراكهم في التخفيف من معاناة أناس لايهتم بهم الكثيرين. . . . اقامة مبادرة مدنية لدعم مؤسسة حكومية صغيرة لكي تنفذ المشاريع بعدالة وسرعة وفي توقيتاتها يعني تحمل الجمهور العام في مشاركته في تنفيذ القرار مما يعني العمل في وضع سند راسخ لمجتمع مستقر ما يعني مجتمع يسوده السلم الاهلي.

هذا العمل الذي يعتبر الان سمة من سمات المجتمعات التي تتبع الاسس المدنية من خلال تنفيذ مبادرات مدنية سواءا من قبل مؤسسات مدنية او منظمات غير حكومية، وكذلك من قبل بعض اللجان والتجمعات الصغيرة او من قبل الهيئات واللجان التي تشكل لحاجة مستعجلة او طارئة، تسد فراغا كبيرا وتعتبر سندا مهما في حالات اقامة مشاريع بناء السلام خاصة.

المبادرات المدنية دائما تجلب الفائدة لانها تخص فئات كثيرة، وتنبع من واقع المجتمع المحلي وخاصة بالنسبة للمجتمعات التي خرجت من النزاعات وبالاخص في المرحلة التي تكون عمليات بناء السلام مستمرة وهي بذلك تضع الاساس لسلام مستقر وتضع الاساس لمجتمع يتعلم كيف يشارك في صناعة القرار، ويراقب تنفيذه.

وسائل الاعلام شريكة ومسؤولة
عن تنمية ثقافة التنوع

ازدهرت ثقافة الاهتمام بالاخر في الفترة الراهنة لتصبح جزءا رئيسيا من الواقع الحياتي اليومي للعديد من الشخصيات والنشطاء والمؤسسات يقومون بترسيخها على عدة مستويات، حتى انعكست كثيرا على فعاليات و نتاجات وسائل الاعلام المختلفة، وخاصة في المناطق ذات التعددية الدينية والثقافية والعرقية والقومية تحديدا، وهي تتمثل بالمقولة القائة "أن لم تكن عطشاً لاتسأل عن الماء كثيرا ".

جاء الاهتمام بثقافة التنوع كما هو وارد في اعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي الذي صدر في تشرين الثاني 2001 اذ يقول (كويشيرو ماتسورا) المدير العام للونسكو انذاك ان " هذا الاعلان يشدد على ضرورة ان يعترف كل فرد لا بالغيرية بمختلف اشكالها فحسب، بل وأيضا بتعدد ذاتيات الغير في كنف مجتمعات تتسم ذاتها بالتعددية".

ان هذا الامر لايمكن ترسيخه ليصبح جزءا من التقليد اليومي لحياة المواطنين، وخاصة أولئك الذين ليس لديهم فكرة عن اهمية واليات ترسيخ ثقافة التنوع، وهو ما يلقي بضلاله على وسائل الاعلام من الاهمية الكبيرة كي تؤدي هذا الدور المحوري، سواءا في ترسيخ

www.tfpi.org

هذه الثقافة من جهة، ودعمها حتى تصبح جزءا من الممارسات الحياتية من جهة ثانية.

يقول ارمان ماتلار الباحث الفرنسي المختص في مجال علوم الاعلام والتواصل في كتابه (التنوع الثقافي والعولمة) ان " الاعتراف بالتنوع الثقافي بصفته مكونا اساسيا للحقوق الانسانية هو ظاهرة جديدة. ألا ان مساره ليس كذلك، فهو يعود الى الامد المديد ويتسم بسمات النزاعات" ص14.

وهذا ما يبرز اهمية وسائل الاتصال عموما والاعلام بشكل خاص في ان تؤدي او تقوم بهذا الواجب، من اجل ان تتعدى دورها الوظيفي المعرفي، لتدخل الى دور الارشاد الحياتي نحو تقبل الافكار الجديدة، والرؤى التي تتجدد كل يوم بخصوص ثقافة التعددية والتنوع، ولن ينجح هذا الامر دون ممارسات وفعاليات اعلامية كثيرة من برامج حوارية مبرمجة نحو تحقيق هذا الهدف، وتقارير وثائقية معرفية عن ثقافة التنوع، و متابعات وحوارات تسهم في ترسيخ ثقافة التعددية والتنوع على مختلف الاصعدة.

ان هذه الرؤية هي التي تذهب بنا الى ان العمل من اجل التنوع والتعددية الثقافية في مناطق ذات صيغة تعددية في عدة مجالات لم يكن سيحدث لو لا النزاعات التي ظهرت في العراق مثلا لتبرز اهمية العمل من اجل نشر ثقافة التعددية والتنوع(التنوع ليس على اساس الدين والقومية فقط ،،، بل التنوع الثقافي والفكري والسياسي والاجتماعي ايضا)، وهذا يعطينا الاجابة الصحيحة من ان النزاعات احيانا ايجابية عندما تفتح الباب لحل مشكلة، والمشكلة هنا هي مسألة قبول الاخر بثقافته المتنوعة(المختلفة) عن ثقافة المجموع الاكبر.....هذه الاسهامة من قبل وسائل الاعلام تبين لنا ان العمل من

اجل نشر التعددية والتنوع ليس مهما فقط في المناطق ذات التعددية القومية والدينية، بل يتجاوز هذا الامر ليشمل افاقا اخرى ايضا.

ان زيادة الاهتمام بثقافة التعددية والتنوع على جميع مستوياتها تتطلب جهود واسعة، وهذه الجهود لن يتكللها النجاح دون تعاون واسع بين عدة جهات (المجتمع المدني، الاعلام، المؤسسات التربوية ونشطاء السلام ودور المؤسسات الدينية). لكن يبقى الدور الابرز لوسائل الاعلام التي تجعل هذه المسارات تتضافر في تحقيق هذا الجهد و تكون على دراية بما يحدث بينهما، لنها الجسر الذي يربط بينهما وبين الجمهور.

ان ما يهمنا هو كيفية تفعيل دور وسائل الاعلام للتعاون مع المجتمع المدني بهذا الخصوص، وهي مسألة في غاية الاهمية تتطلب العمل وفق صيغ تراعي سمات التعددية، وتعمل على تنميتها وليس التركيز عليها من الخارج، كما هو شأن العديد من هذه المؤسسات في الوقت الراهن.

العمل المشترك بين المجتمع المدني ووسائل الاعلام يتطلب وضع الخطط المشتركة ونشر افاق هذه الثقافة بما يساعدها على ان تصبح جزءا من التراث الفكري والمعرفي، وتكملها بنشر هذه الثقافة لكي تحتل موقعها الحقيقي بين طيات الثقافة الاكبر(الوطنية، الدينية، القومية ثم القيم الانسانية التي تشترك بها كل الناس).

فكما تشير المادة الثانية من اعلان اليونسكو بشأن التنوع ان " التنوع الثقافي الى التعددية الثقافية لابد في مجتمعاتنا التي تتزايد تنوعا يوما بعد يوم هي ضمان في العيش معا فيما بين افراد

ومجوعات ذوي هويات ثقافية متعددة ومتنوعة وديناميةة، فالسياسات التي تشجع على دمج ومشاركة كل المواطنين تضمن التلاحم الاجتماعي وحيوية المجتمع المدني والسلام". يؤدي بنا هذا الامر الى العمل على تنمية هذه الثقافة وترسيخ هذا التوجه في مديات واسعة وهذا لايمكن ان يتحقق اذا لم يكون هناك تركيز لوسائل الاعلام عليها في برامج هادفة، وتدعم نشاطات للمجتمع المدني التي تكون مكملة لهذا التوجه حتى تصبح مادة اساسية للسياسات العامة لأن الاقرار بالتنوع الثقافي والتعددية لايمكن اهمالها لأنها هي ركن اساسي من اركان بناء المجتمع الديمقراطي، والتي تتحمل وسائل الاعلام ومؤسسات المجتمع المدني مسؤولية كبيرة في ضمانة تحقيقها، في سبيل شعور الفرد بالاطمئان بدلا من الانزواء الى الهوية الثقافية المختلفة - الضيقة - حتى لايفقدها في ظل وجود سياسات تلغي الاخر، ويتفرج عليها المجتمع المدني او تتجنب وسائل الاعلام المختلفة في العمل على نشر اليات حمايتها وصونها.

ورغم صعوبة المسألة ألا انه امر مطلوب والكل يتحمل مسؤولية تحقيقه وفق مبدأ قبول الاخر والاقرار بالتعددية والتنوع على اوسع مجالاته. ولابد من معرفة ان هذا الهدف لن يتحقق دون رفع الوعي المعرفي للعاملين في وسائل الاعلام بهذه الثقافات واهميتها، وان يعملوا من اجل فتح مداركهم المعرفية حتى يستطيعوا التعامل مع هذه المواضيع التي احتلت وتحتل اهمية كبيرة في الثقافات العالمية التي اصبحت تشترك بها العديد من الشعوب والبلدان بأختلاف انتمائاتها وتوجهاتها.

www.tpp.org

((تمت الاستفادة من العديد من المصادر العلمية الرصينة
و التقارير الدولية والمقالات والكتب التي تخص بناء السلام
اغلبها تمت الاشارة اليه في متن المقالات ، للتنويه))

www.tpb.org

Articles in Peace

Building and coexistence

www.tfob.org

Khidher Domle

Duhok - Kurdistan region – Iraq